الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المسيلة.

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع:

آثار العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد دولي.

من إعداد الطلبة:

- شريد ياسين.
- حوش مصطفى.
- مرزوق زكرياء.

تحت إشراف الأستاذ:

طيبي الطيب.

السنة الجامعية: 2013/2014.

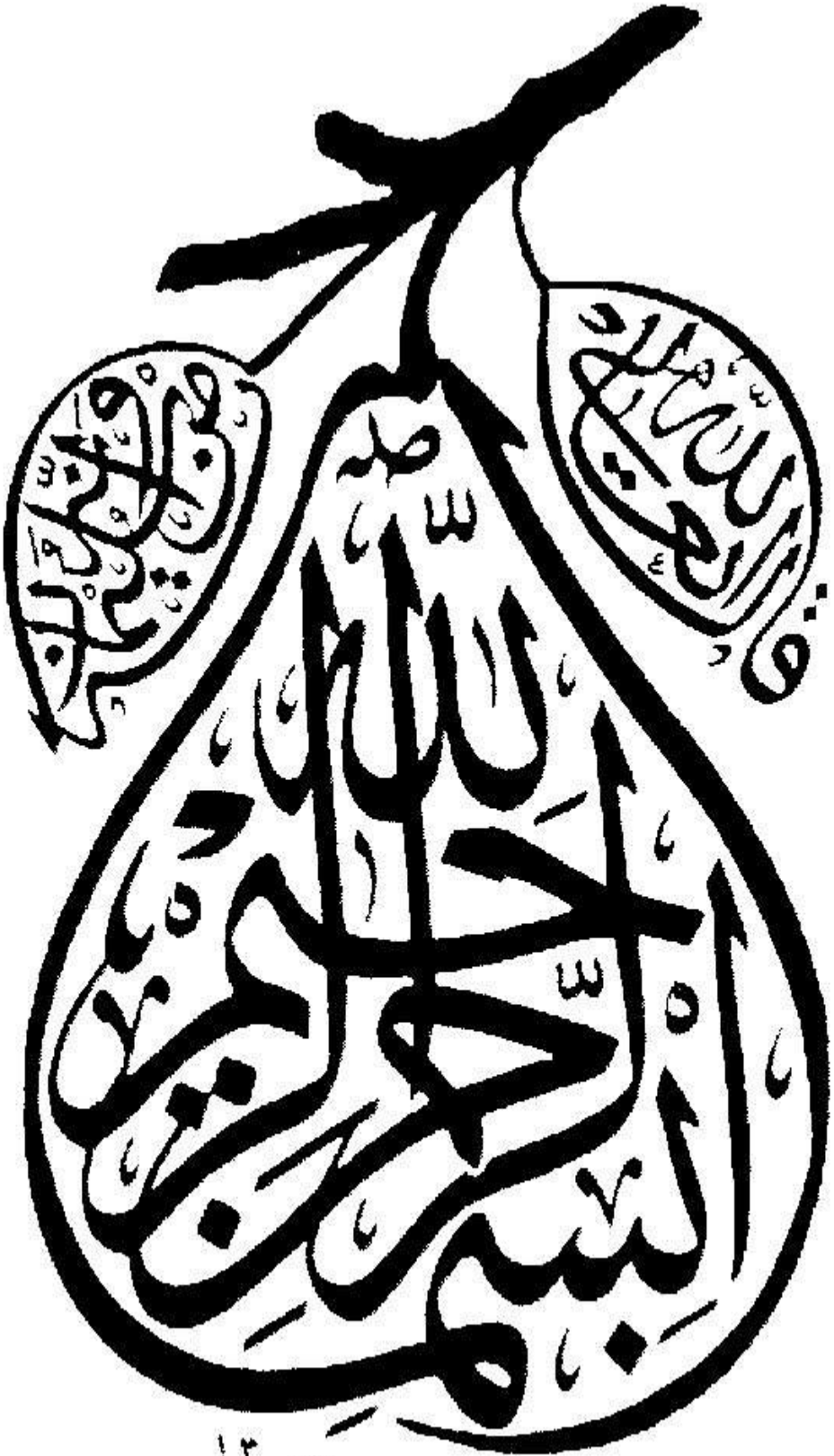
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ البقرة 255.

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ النـور 35.

تشكرات:

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل

الأستاذ "طيبي الطيب".

و إلى الأستاذ " بن عبد الرحمان إلياس" على مجهوداته الكبيرة التي بذلها في

مقياس "نظريات التجارة الدولية" ومقياس "التكامل الاقتصادي الدولي"

وإلى كل الزملاء والأصدقاء.

المقدمة العامة:

شهد العالم الدولي خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة كبيرة من المتغيرات المتلاحقة التي تعدت نطاق القوميات و تجاوزت حدود الدول و الأقاليم و أخذت تؤثر في المجتمعات بنسب متفاوتة بغض النظر عن الجغرافيا أو العرق أو اللغة، هذه المتغيرات التي تشكل ملامح عالم اليوم اصطلح المفكرون على تسميتها "العولمة"، وهي شعار جديد لظاهرة قديمة تؤثر بشكل جذري على جميع جوانب و نواحي الحياة الاقتصادية، السياسية، الثقافية...، إلا أن الجانب الاقتصادي يبقى هو المحرك الأساسي لها.

و مع نهاية القرن العشرين تميز العالم بانفتاح مالي كبير و اتجاه سريع نحو العولمة المالية ،فقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل من الدول المصدرة و المتلقية لرؤوس الأموال، و التي فرضت نمطا جديدا للعلاقات المالية الدولية في ظل نظام مالي جديد يقوم على عقد اتفاقيات اقتصادية و مالية مع مختلف دول العالم و مع المؤسسات المالية العالمية و كذا مع المنظمات الإقليمية و الدولية.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري مع بروز ظاهرة العولمة المالية تحولات جذرية تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج و التكامل بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية، هذا ما أدى بالجزائر إلى عقد اتفاقيات مع مختلف دول العالم و مع منظمات إقليمية و دولية، فقد أمضت الجزائر على اتفاق مع الجهات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و كذا مع مجموعة الاتحاد الأوروبي، و هي في طريقها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

❖ إشكالية الموضوع:

إن هذا الوضع للاقتصاد الجزائري يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم العولمة؟ و ما هي أسسها و مظاهرها؟ و ما هي مؤسساتها؟ و ما هي سلبياتها و إيجابياتها؟

2. ما مفهوم العولمة المالية؟ و ما هي أسسها و مظاهرها؟ و ما هي سلبياتها و إيجابياتها؟

3. كيف أثرت العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري؟ و ما هي أهم الاتفاقيات التي أبرمت في ظل العولمة المالية؟

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. العولمة المالية كفكر وكظاهرة تفرض نفسها من خلال هيئات ومنظمات دولية، فدراسة تأثيرها على الاقتصاد الجزائري أصبحت ضرورة ولم تعد اختيارا.
2. من أجل معرفة وفهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية، وكذا مع المنظمات العالمية والإقليمية.
3. من أجل معرفة التأثيرات الإيجابية والسلبية التي خلفتها العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

❖ **فرضيات البحث:**

يمكن وضع إطار للدراسة من خلال الفرضيات التالية:

- العولمة خطر قادم وحتمية راهنة تتطلب من الدول النامية ضرورة مواجهتها.
- هي اختبار لدفع عجلة التطور الاقتصادي والمالي وفرصة لتجاوز واقع التخلف.
- للعولمة آثار ايجابية على الجزائر تتضمن الفرص الظاهرية الواجب اغتنامها.

❖ **أهداف البحث:**

في إطار معالجة الإشكالية الرئيسية فإن هذا البحث يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. التعرف على العولمة كمفهوم و إبراز الآثار المترتبة عنها كواقع من خلال التعرض لمظاهرها المختلفة.
2. التعرف على العولمة المالية كمفهوم و إبراز الآثار المترتبة عنها كواقع من خلال التعرض لتأثيرها.
3. القيام بتحليل واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاتفاقيات المبرمة في إطار العولمة المالية.

❖ **منهج البحث:**

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي الذي يسمح بدراسة ظاهرة العولمة عموما والعولمة المالية بشكل خاص، كما سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض لواقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية.

❖ **أدوات البحث:**

لقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة من الكتب باللغة العربية والفرنسية، بالإضافة إلى بعض الملتقيات و المجلات التي تصدر عن جامعات جزائرية، وبعض المذكرات ومواقع الانترنيت.

❖ **تقسيمات البحث:**

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المذكرة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** سيتم التعرض فيه من خلال مبحثين لدراسة ظاهرة العولمة بشكل عام، انطلاقا من المفاهيم الأساسية للعولمة المالية في المبحث الأول، ثم مظاهر وآثار ومؤسسات العولمة في المبحث الثاني.
- **الفصل الثاني:** سيتم التعرض فيه من خلال مبحثين لدراسة ظاهرة العولمة المالية، انطلاقا من التطرق لمفاهيم أساسية حول العولمة المالية في المبحث الأول، ثم أدوات ومظاهر وانعكاسات العولمة المالية في المبحث الثاني.
- **الفصل الثالث:** سيتم التعرض فيه من خلال مبحثين لدراسة واقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية، انطلاقا من الاتفاقيات المبرمة مع المنظمات والهيئات الدولية في المبحث الأول، ثم آثار العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري في المبحث الثاني.

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة العولمة.

مقدمة الفصل:

تعتبر العولمة من مواضيع الساعة التي لازالت تثير عدة نقاشات لما لها من تأثيرات على جميع مناحي الحياة، مما أحدث في عالم اليوم تحولات جذرية لم يسبق لها مثيل، فالعولمة تجتاح جميع المجتمعات وفي جميع المجالات السياسية، الثقافية، الاقتصادية...الخ، هذه الظاهرة التي مازالت محل تساؤلات عديدة فالنسبة للمؤيدين والفاعلين في حقل العولمة فهي الحل السحري الذي ليس بعده حل لمعضلات العالم وان تعددت، وبالنسبة للرافضين و المهمشين فهي السبب لكل ما يحدث في العالم من شرور ومصائب وبين هاتين الفئتين هناك فئة تنادي بضرورة التأقلم مع هذا الواقع الجديد .

و هذه الظاهرة تحتاج إلى كثير من الدراسة والفهم والتحاليل و هذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة.
- ✓ المبحث الثاني: مظاهر وآثار ومؤسسات العولمة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة.

سنتناول في هذا المبحث تعريف وخصائص العولمة في المطلب الأول، ثم أسباب ظهور العولمة و مراحل تطورها في المطلب الثاني، وأخيرا أنواع العولمة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف وخصائص العولمة.

1. تعريف العولمة:

للعولمة مفاهيم وتجليات كثيرة بالإضافة إلى أنها مرت بعدة مراحل ولها خصائص متعددة، وهذا ما أدى إلى عدم توافق الكتاب حول تعريف موحد للعولمة وفيما يلي أهم التعريفات الخاصة بهذه الظاهرة:

1.1. التعريف اللغوي:

يعرفها عبد القادر تومي لغة بأنها: إحدى مشتقات الفعل "علم" "عالم" "يعالم" "عولمة" على وزن فوعلة، يقال فوعل الشيء أي جعل له فاعلية وتأثيرا، والعولمة لغويا هي تعميم الشيء إلى أبعد حد ممكن، وتطبيقه على أوسع نطاق، أو هي تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقابل المصطلح عولمة كلمة "GLOBALIZATION" المشتقة من "GLOBAL" في الانجليزية والمقصود هنا الكرة الأرضية أو الكوكب الذي تعيش البشرية على سطحه، أما في اللغة الفرنسية فهي تقابل كلمة "MONDALISATION" المشتقة من "MONDE" ولا يرى بعض الفرنسيين حرجا من استخدام كلمة "GLOBALISATION" على اعتبار أن كلمة "GLOBAL" في اللغة الفرنسية لها نفس المعنى في الانجليزية أي "الكرة".[1]

2.1. التعريف الاصطلاحي:

ظهرت للعولمة عدة تعاريف واختلفت من باحث لآخر وسوف نتابع تعاريف بعض هؤلاء العلماء والباحثين في هذا المجال:

[1] عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الإيديولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص ص19-20.

التعريف الأول: هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[1]

التعريف الثاني: هي ظاهرة تعبر عن اتساع و عمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة و المعلومات في سوق عالمية وحيدة متكاملة، و تقوم على عدة أسس أهمها تحرير الأسواق الوطنية و العالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة و المال سوف يكون لها أفضل مردود على النمو و رفاهية البشر.[2]

التعريف الثالث: هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج ذاتها.[3]

كما نستطيع القول بأن العولمة هي تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية، أي أن يصبح كل سكان العالم في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين بفضل ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق.

2. خصائص العولمة: تتمثل أهم خصائص العولمة فيما يلي:[4]

1.2.العولمة هي ظاهرة اقتصادية جزئية:

ذلك كون أن العامل المحرك للعولمة يتمثل في مختلف تلك النشاطات التي يقوم بها مختلف المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو بنوك، بغرض تحقيق أقصى الأرباح عن طريق تزايد حدة المنافسة ومن بين القوى التي تساعد على انتشار مظاهر العولمة في مجال الإقتصاد الجزئي، أو بعبارة أخرى المؤثرات التي تحث وتساعد على العولمة نذكر توسع تطبيق السياسات الإصلاحية من طرف غالبية البلدان النامية

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة، العين للطباعة و النشر، أبو ظبي، 2002، ص73.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص23.

[3] كامل علاوي الفتلاوي و عاطف لافي مرزوق، العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص37.

[4] أسعد عبد المجيد و آخرون، العولمة و أبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن،2010، ص85.

الهادفة أساسا إلى توسيع الأسواق المالية وتشجيع حرية المنافسة مابين المتعاملين وتخفيض الحواجز والعراقيل أمام التدفقات التجارية و الاستثمارية وحتى التكنولوجية.

2.2.العولمة هي ظاهرة إقليمية(جهوية):

باعتبار التكامل الاقتصادي الجهوي هو عبارة عن عملية موضوعية منظمة بوعي وموجهة نحو تكييف متبادل للاقتصاديات الوطنية لبلدين أو أكثر، أي يسعى من خلاله إلى إنشاء نظام اقتصادي جديد يهدف إلى تحقيق اقتصاد في الوقت ورفع إنتاجية العمل، حيث يصبح اقتصاد كل بلد مكمل للآخر، عن طريق تقسيم العمل أي تقسيم العملية الإنتاجية، فهو إذا يشكل إحدى الأوجه الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة رهانات وتحديات العولمة، ذلك أنه يسمح لبلدان منطقة معينة المساهمة وبصفة إيجابية في رفع تحديات رهان العولمة خاصة إذا ما كانت منشآت هذه التجمعات الجهوية نابعة عن الإرادة السياسية للبلدان المشاركة في التجمع الجهوي هذا الأخير الذي يهدف أساسا إلى:

- تدعيم زيادة المبادلات التجارية، المالية والتكنولوجية البينية ما بين بلدان التجمع الجهوي.
- تساهم التجمعات الجهوية في ديناميكية باعتبارها أداة ووسيلة لاندماج الاقتصاديات الوطنية على المستويين الجهوي والعالمي.

3.2.تسمح العولمة بزيادة المنافسة مابين الاقتصاديات الوطنية:

ذلك أن عولمة وشمولية كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتوسع طرق استعمال تقنيات الإنتاج وتدويل رأس المال بالانتقال من رأس المال المحلي (الشركات الوطنية)، إلى رأس المال الوطني (الشركات العالمية)، أدى إلى زيادة المنافسة ما بين الاقتصاديات الوطنية ومنه إلى زيادة اندماج اقتصاديات البلدان في الإقتصاد العالمي، غير أنه يلاحظ ومن أجل تحقيق هذا فإنه يتعين:

- على السلطات العمومية على المستوى الوطني والمحلي توفير محيط مقبول ومشجع لإقامة التنافس مابين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بالعمل على توفير العوالم الأساسية المساعدة على النمو ومن ذلك تحسين

قدرات الموارد البشرية، تعميم التعليم، تكوين العمال وتزويدهم بالمعرفة العلمية، توفير المعلومات الاقتصادية والهياكل الاقتصادية للمتعاملين الاقتصاديين.

- ضرورة توفير محيط ملائم يسمح ويساعد على تطوير فكرة روح المؤسسة وفكرة روح الاختراع والإبداع والتجديد باعتبارها تشكل المحور الأساسي للمزايا التنافسية الوطنية.

المطلب الثاني : أسباب ظهور العولمة و مراحل تطورها.

1.أسباب ظهور العولمة:

تتمثل أهم هذه الأسباب في أسباب سياسية و عسكرية و أخرى اقتصادية نستعرضها فيما يلي:

1.1.أسباب سياسية وعسكرية:

تتعلق معظم هذه الأسباب بالولايات المتحدة الأمريكية ومدى نفوذها السياسي والعسكري وهذه الأسباب هي:[1]

1.1.1. تفكك الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بالسيطرة الاقتصادية و العسكرية:

من أهم الأسباب التي أدت إلى المطالبة بالعولمة تفكك الإتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية التي تمثل أحد أقطاب توازن العالم، وبتفكك الكتل الاشتراكية انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة للدعاية و الترويج للنظام الجديد، خاصة وأن الصين وروسيا أصبحا أكثر تقاربا مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن روسيا طالبت بأن يكون لها دور في حلف شمال الأطلسي العسكري.

2.1.1.تهافت الدول الاشتراكية السابقة للتحالف مع الولايات المتحدة:

من الأسباب المهمة هو أن الدول الاشتراكية السابقة بدأت تتسابق في الانضمام لحلف الأطلسي وأن الحلف وافق على انضمام بعض هذه الدول مثل بولندا والمجر، وهذا الأمر يجعل أمريكا تنتهز الفرصة لضمان بعض هذه الدول واعتناقها للرأسمالية من جانب وحاجة هذه الدول للمساعدات الأمريكية من جانب آخر.

3.1.1.الوجود الأمريكي العسكري في مناطق واسعة من العالم:إن الوجود الأمريكي العسكري في مناطق شتى من العالم لتمتعها بقوة عسكرية متفردة فلا تكاد تخلوا منطقة في العالم من وجود أمريكي حيث تنتشر قواتها في

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص85-86.

أوروبا الغربية وكوريا الجنوبية واليابان وبنما والسعودية والكويت وسنغافورة وذلك يمكنها من تطبيق أي نظام تود تطبيقه .

4.1.1.القضاء على الأنظمة المعادية للإمبريالية الأمريكية:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أساليب اقتصادية أحيانا وأحيانا أخرى عسكرية في القضاء على الأنظمة المعادية لها، وأطاحت بتلك الأنظمة في تشيلي و هندوراس ونيكاراغوا، وهذه التدخلات أكسبت أمريكا الثقة في قدرتها على تسيير العالم بالطريقة التي تريدها.

5.1.1.طي صفحات الخلاف السابق مع الأعداء التقليديين:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل الخلاف مع كل من فيتنام وكمبوديا و لاوس إلى تعاون، كما حولت طرفي النزاع الباكستاني الهندي إلى أصدقاء للولايات المتحدة وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي حليف باكستان السابق، وبالتالي أصبحت تسيطر على متخذي القرارات وجعل هذه الدول تسعى لكسب الود الأمريكي، أما بالنسبة للقارة الإفريقية مع انتصارات الثورة على التمييز العنصري وطدت الولايات المتحدة مع الأنظمة الجديدة علاقاتها وتسعى لاستثمار ذلك في دعم العولمة كون هذه الدول مصدر رئيسي للمواد الأولية.

6.1.1.الشعور بالخطر الإسلامي الذي يهدد النظام الأمريكي:

شعور الولايات المتحدة بأن بعض الدول الإسلامية مثل إيران وليبيا والعراق سوريا والسودان تعتبر خطر على الولايات المتحدة لسببين هما:

- لوجود هذه الدول في منطقة توجد فيها أضخم احتياطات نفطية، وبالتالي يمكنها التأثير على الوضع الاقتصادي بامتلاكها مصادر الطاقة للقرن المقبل.
- اعتمادها هذا التحدي على أسس دينية يمثل خطر على الثقافة الغربية، حيث أن الدين الإسلامي انتشر في كافة الدول بما فيها الولايات المتحدة، وبذلك يعتبر أكبر التحديات للسيطرة على الثقافة الأوروبية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويشير الباحث صامائيل هانتنغون على أن الخط الديني أشد خطر يواجه الغرب في السنوات القادمة.

2.1.أسباب اقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية التي عجلت بظهور العولمة فيما يلي:

1.2.1.تكنولوجيا المعلومات:

فهي أحدث مفرزات التطور التكنولوجي، وقد أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال لإلغاء حواجز النقل و المسافة بين البلدان، وقد تنامى نقل السلع جوا وبسرعة بين أسواق الاتحاد الأوروبي مثلا وحتى بين الدول العربية وأسواق دول مجاورة، كما تطورت وبسرعة وسائل الاتصال الالكترونية لنقل الصوت والبيانات متضمنة البريد الإلكتروني والفاكس والإنترنيت وشبكات الاتصال التلفوني العالمية السريعة، وهو ما أتاح لمصانع ومنظمات أن تخدم أسواق أوسع وأكثر، وسمح للشركات أن تركز بعض عملياتها في منطقة معينة مع تقديم منتجاتها وخدماتها عبر فروع تختار مواقعها قرب عملائها، كما أتاح هذا التطور التكنولوجي للمديرين أن يتصلوا بسرعة حول العالم، مما زاد من فرص التعاون وحتى التحالفات بين الشركات في صوره المختلفة (الفني، التسويقي، المالي).[1]

2.2.1.تزايد حركة التجارة و الاستثمارات العالمية:

زاد حجم التجارة الدولية في التسعينات من القرن الماضي حيث أصبحت الصادرات تمثل نحو 35% من إنتاج الناتج القومي العالمي، كما تزايدت حركة الاستثمارات الخارجية فوفقا لبيانات منظمة الأونكتاد فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو 375 مليار دولار عام 2001 بدلا من 195 مليار دولار عام 1991.

و تعتبر اليابان من أكبر الدول المستثمرة حيث قامت بشراء العديد من المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وفي مجال الخدمات زحف اليابانيون إلى المواقع الأمريكية فاشتروا على سبيل المثال شركة "كولومبيا بكتيشرز" و استوديوهات "يونيفارسال" وجزء كبير من مركز "روفورل" من نيويورك، كما استطاعت

---

[1] عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص40.

نمور شرق آسيا أن تجذب استثمارات كبيرة من شركات أجنبية جاءت لها لتكون مشروعات مشتركة مع شركاتها.[1]

3.2.1. سيطرة الولايات المتحدة على معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية:

تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على المؤسسات الاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الجات، الأمر الذي أدى إلى تحكم الولايات المتحدة في المساعدات والقروض التي تمنحها هذه المؤسسات وبالتالي تملي شروطها على الدول المستفيدة منها وتفرض عليها إتباع السياسات التي تساعد على إقامة النظام الجديد.[2]

2.مراحل تطور العولمة:

مرت العولمة بخمس مراحلها في أثناء تطورها و هذه المراحل هي:[3]

1.2.الفترة الجنينية:

و قد بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، و تعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة وشاع التقويم الغريغوري.

2.2.فترة النشوء:

تعتبر هذه المرحلة اللاحقة للأولى حيث بدأت واستمرت في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وقد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت

---

[1] رمضان الشراح، التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت، مجلة المغرب العربي الكبير، العدد02، 2004،ص27.

[2] أسعد عبد المجيد و آخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص386.

[3] مقدم عبيرات وعبد المجيد قدي، العولمة وتحدياتها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد01|2002، ص38.

المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

3.2.فترة الانطلاق:

و تعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية للمرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل "خط التطور الصحيح" و "المجتمع القومي المقبول"، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية "حقوق الإنسان" ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

4.2.فترة الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

5.2.فترة عدم اليقين:

بدأت هذه الفترة مع مطلع الستينات وأحدثت اتجاهات وأزمات في الستينات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية، كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة و انتشار الأسلحة النووية وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بها خاصة فيما يتعلق

بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، وانتهى النظام الثنائي القومية وأصبح المجتمع المدني العالمي يحظى باهتمام بالغ.

المطلب الثالث: أنواع العولمة.

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتأمل في هذه التغيرات العالمية يكتشف أن العولمة تتحدد في الأنواع التالية:

1.عولمة الإنتاج:

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وتتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين:[1]

1.1.الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية:

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد نصيب التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى المشاركة في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

2.1.الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة و التي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2001، ص32.

2.العولمة المالية:

هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا، ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:[1]

1.2.المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، و إلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

2.2.المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لازالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج .

3. العولمة الإدارية:

هي عولمة النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي، وهذا في مجال تسييرهم ولهذا فإن مدير أي منشأة سواء كانت إنتاجية أو خدمية بحاجة إلى أن يتعامل مع شرائح من الموظفين و المستخدمين والمسوقين من جنسيات مختلفة ومن خلفيات حضارية وثقافية متباينة، وبذلك مفروض عليه التكلم بعدة لغات.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق،ص ص33-34.

[2] كامل أبو صقر، العولمة التجارية والإدارية و القانونية: رؤية إسلامية، دار الوسام، لبنان، 2000، ص48.

المبحث الثاني: مظاهر وآثار ومؤسسات العولمة.

سوف نتناول في هذا المبحث مظاهر العولمة في المطلب الأول، ثم آثار العولمة ومواجهة تداعياتها في المطلب الثاني، وأخيرا مؤسسات العولمة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مظاهر العولمة.

للعولمة مظاهر متعددة اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية واتصالية نستعرضها فيما يلي:

1.المظاهر الاقتصادية:

العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل الدول على بعضها البعض، وقد تزايد هذا التيار مع تنامي تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة وتعديل نظم الإنتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق، وقد استعملت العولمة مجموعة من القواعد و الآليات التي تمثل بعدها الاقتصادي ونذكر منها ما يلي:[1]

- حركة اندماج اقتصادي غير معهودة.
- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام.
- استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات.
- استخدام نظم دفع و تمويل تتسم بالإتاحة الفورية.
- استخدام نظم استثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية.

[1] محسن أحمد الخضيري،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2001، ص 22.

2.المظاهر الثقافية:

تمثل العولمة في إحدى جوانبها المختلفة مظهرا متميزا يحاول السمو بالأفكار والنماذج الفكرية المختلفة والبحث في كيفية إيصالها إلى الآخرين وتوسيع مداها عبر أساليب وآليات مختلفة منها:[1]

الآلية الأولى: تتجرد الدولة الصغيرة من خصوصيات ثقافتها تحت ضغط المد الثقافي العالمي وتصبح بذلك مهيئة، واقتباس ثقافات أكثر اتساعا وأكثر قبولا وشمولية.

الآلية الثانية: بداية التراجع والتزعزع والتشقق الداخلي، وبروز ثغرات و اختلالات ثقافية وحضارية تكون غير قادرة على ترجمة التصورات والتعبير عن الشخصية الوطنية، في حين تظهر ثقافة العولمة أكثر تناسقا و انسجاما ووضوحا.

الآلية الثالثة: تجلى مجموعة من الروابط والأساليب والأدوات التحليلية، و وظيفتها الأساسية إيجاد سيادة قيم جديدة يتم من خلالها النفوذ والولوج إلى داخل كل وطن وهذا كدعاية للثقافة العالمية الجديدة، والوصول بالفكر الثقافي الأمريكي ونمط الحياة إلى مختلف أرجاء العالم ومحاولة إعطائها صبغة عالمية.

إن تأثير الثقافة غير محدود وواضح المعالم إذ أنه يستدعي انسلاخ المجتمعات من قيمها بدعوى الأفكار والآراء رغم فطرة الاختلاف والتباين التي طبع عليها الإنسان.

3.المظاهر الاجتماعية:

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبيا بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات، فالأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة جوانبها سواء فيما يتصل بالبناء الاجتماعي أو بالنظام الاجتماعي وفيما يلي أبرز الآثار الاجتماعية:[2]

- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية والقبلية والطائفية.
- التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.

[1] نفس المرجع السابق، ص26-27.

[2] ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص91.

- تحجيم الدور الاجتماعي للدولة.
- تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.
- زعزعة الاستقرار الاجتماعي.
- تزايد حدة الصراع الاجتماعي.
- ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير الشرعية.
- عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

4-المظاهر السياسية: تتمثل المظاهر السياسية للعولمة فيما يلي:[1]

1.4.تقليص درجة السيادة الوطنية للدولة كان مرده إلى عدة عوامل:

- التوسع في إبرام الاتفاقيات الدولية والنظم الدولية التي تتضمن قواعد وأحكام إلزامية لجميع الدول مثلما هو الحال في مجال السياسة النقدية المالية، حيث اضطرت مختلف الحكومات إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتبني قواعد تحرير الأسواق.
- بروز مشاكل ذات صيغة دولية استلزمت تكاتف الجهود الدولية والإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول ناجعة وفعالة لها.
- الاتجاهات الحديثة في مجال تقنيين قواعد المسؤولية الدولية.
- ظهور كتابات بعض فقهاء القانون الدولي إلزامية إلى ضرورة تحقيق نوع من التكامل بين اعتبارات الصالح الدولي العام وبين مقتضيات السيادة الوطنية للدول.

2.4.تراجع قوى الدولة القومية وتضائل دورها، حيث يمكن أن تتمثل أبرز الأسباب أو العوامل التي هيئت إلى إضعاف دور الدولة القومية فيما يلي:

- سقوط الإتحاد السوفيتي وما ترتب على ذلك من تهاوي الأنظمة التي تعظم دور الدولة ومؤسساتها، مما شكك في صلاحية ومصداقية الحكومات الوطنية في توجيه الإقتصاد الوطني.

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

- الاتجاه نحو التمويل الديمقراطي والأخذ بالتعددية الحزبية مما أفضى إلى زيادة دور القطاع غير الرسمي مقابل تراجع دور الدولة في مجال تنفيذ السياسات ووضع السياسات العامة.
- الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية وقد تمثل الهدف من وراء هذا التحول في الحد من دور الدولة في مجال التشريع الاقتصادي والمالي والنقدي والتجاري.

3.4.بروز مفهوم الحكم كبديل للحكومة مكن من القول بأن تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها قد هيأ إلى نشر أو توزيع مهام الحكم التي كانت تضطلع بها الحكومات وحدها على عديد الجهات أو المستويات أدنى من الدولة أو أعلى منها ويمكننا أن نمثل ذلك فيما يلي:

- تزايد دور المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية أو المتخصصة كمنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي.
- تزايد الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية أو دون الدولة في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحيانا النطاق الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها.
- تزايد دور الهيئات فوق الدولية أو متعددة القوميات.

المطلب الثاني: آثار العولمة ومواجهة تداعياتها:

1. آثار العولمة :

للعولمة عدة آثار بعضها إيجابية وبعضها سلبية، بيد أن آثارها السلبية على الدول النامية تفوق الإيجابية.

1.1.الآثار الإيجابية للعولمة: تكمن الآثار الإيجابية للعولمة فيما يلي:[1]

- تعمل على استقرار الحياة الإنسانية وازدهارها.
- ترسيخ مبدأ التعاون والتعايش بين الحضارات.
- إلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات في بقاع العالم.
- فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات.
- تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.

[1] عبد المجيد الصالحين وآخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص78.

- تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.

2.1.الآثار السلبية للعولمة: تتمثل أهم الآثار السلبية للعولمة فيما يلي:[1]

- زيادة حجم واردات الدول النامية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج المحلي فيؤدي ذلك إلى العجز في موازين مدفوعات تلك الدول وتفاقم مديونيتها الخارجية.
- زيادة البطالة نتيجة لإغلاق المصانع وتسريح العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي، أو نتيجة لإحلال الوسائل التكنولوجية الحديثة محل العمالة.
- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية والتموينية على وجه الخصوص والتي كانت تعتبر غير ضرورية في بعض الدول، وذلك كنتيجة للزخم الإعلامي والدعاية المكثفة لهذه السلع.
- انخفاض أسعار العملات الوطنية في مقابل العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد ونتيجة لهيمنة بعض العملات الرئيسية على أسواق العملات.
- توسيع الهوة بين طبقات المجتمع نتيجة لاقتصار استخدام الوسائل المستخدمة على طبقة القادرين على رفع تكلفتها المالية.
- التعاون في توزيع الدخول بين الدول نتيجة لانتقال رؤوس الأموال والعمالة للدول الأكثر ريعا.
- هدم الهوية الثقافية للأمة وطمس معالم الدين والحضارة نتيجة لتسخير الإعلام في إشاعة أنماط سلوكية ومفاهيم دخيلة باسم التقدم والرقي.
- الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية وجعلها تابعة لها من خلال اعتماد الدول النامية على تصدير المواد الخام واستيراد السلع التامة الصنع ومن خلال المقاطعة أو الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الدول المتقدمة، أو اتباع سياسة إغراق أسواق الدول النامية بسلع عالية الجودة وأسعار منافسة، أو من خلال المنح والقروض السلعية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية.

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري: الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص92-93.

2. مواجهة تداعيات العولمة:

لقد أصبحت العولمة ظاهرة واقعية لا انفكاك منها، وعلينا أن نتعامل مع تداعياتها في كل مجالاتها وأطرها والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

هناك عدة تداعيات في كل مجالات العولمة كالسياسة والثقافة والعقائد الدينية تحتاج للمواجهة، إلا أننا سنقتصر الحديث هنا على مواجهة تداعيات العولمة على مفاصل الإقتصاد والتجارة.

إن القدرة على مواجهة العولمة في الدول النامية ومواكبة التطورات المتسارعة في عمليات إنتاج السلع في الدول المتطورة والصمود أمام المنافسة الشرسة في الأسواق تعتمد على ثلاثة عناصر هي:[1]

- استقرار الوضع الاقتصادي والمالي في الدول النامية بما يمكن المؤسسات الإنتاجية من التخطيط السليم لمواجهة الصدمات الخارجية التي تفرضها المنافسة الشرسة بعد إزالة القيود الإدارية والجمركية.
- زيادة جرعة التقنية التي تستغل في إنتاج السلع وتحدد جودتها ومستوى أسعارها.
- وجود نظام مصرفي سليم قادر على استقطاب المدخرات القومية وجذب تدفقات رأس المال الأجنبي وتحريكهما لمجالات الإنتاج.

استطاعت الدول الصناعية أن تتصدى لمخاطر العولمة عن طريق إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية وقيام مؤسسات عملاقة عابرة للقارات مما أدى ذلك إلى تنامي سيطرتها على الإقتصاد العالمي واتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

إن على الدول النامية أن تعد نفسها بخطى تغطي كل المناحي تحصن بها نفسها من سلبيات العولمة وتتكون مدخلاته مما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي المستقل والبعيد عن النموذج الاستهلاكي الغربي والتحرر من الارتهان والتبعية السياسية، وبالاعتماد على سياسات وإجراءات اقتصادية قادرة على تفعيل القطاعات الإنتاجية والحكومية في مواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص194-195.

- الارتقاء بالجهود العلمية والبحثية وبناء القدرات التنافسية لاقتصاد ونقل وتوطين التقنيات الحديثة وتوظيفها في العمليات الإنتاجية وتقديم الخدمات.
- التصدي للمخاطر الاجتماعية والعادات الضارة عن طريق تبني خطة اجتماعية لمحاربة الفقر والمرض والشبهات والحض على المكارم بأسلوب مشوق يحترم عقل المتلقي وتبعد به عن الوعظ المباشر والوصاية وذلك من خلال تنويع أساليب العرض والتحليل والمناقشة وإرواء ظمأ المتلقي بالمعلومة الصحيحة.
- توعية الأمة أفرادا أو مؤسسات بمخططات وبرامج وآليات العولمة وما يمكن أن ينتج عنها من آثار ووضع التصورات والآليات لمواجهة أخطارها وآثارها السلبية.
- التأكيد على ما صرحت به العولمة من تبنيها للحرية وحقوق الإنسان وقيم التسامح والأخوة الإنسانية بالرغم من شكنا بأن هذه الدعوة ليست بريئة ولا صادقة.

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة.

1. صندوق النقد الدولي (FMI).

1.1.تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي:

هو المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه و ترأسه حاليا الفرنسية كريستين لاغارد.

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر1945، بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في صيف عام 1944 من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي 50عام من إنشاءه إلى 179 دولة، وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.[1]

[1] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص68.

2.1.أهداف صندوق النقد الدولي:

أوكلت إلى الصندوق مجموعة من الأهداف، كان الاعتقاد السائد بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقدي العالمي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- تشجيع التعاون النقدي الدولي.
- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي.
- تقديم المساعدة الإنمائية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء.
- رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل التجاري الدولي.
- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء الماليين والاقتصاديين العاملين بالصندوق تحت تصرفهم.

3.1.وظائف ومهام صندوق النقد الدولي:

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فأنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:[2]

- توفير السيولة الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى حقوق السحب الخاصة.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف و ترتيبات الصرف المنظمة بين الدول الأعضاء بشكل أشبه بنظام المدفوعات الدولية المتعددة الأطراف.
- تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية بما يكفل ذلك رفع مستوى الإنتاجية والدخول الحقيقية وتنمية الموارد البشرية الإنتاجية للدول الأعضاء.
- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية والمالية وتنسيق السياسيات بين الدول الصناعية الكبرى.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996، ص49.

[2] عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص286.

- تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء اعتمادا على آليات الائتمان بغية إعطاء هؤلاء فرصة لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم بدلا من اتخاذ الإجراءات التي قد تولد اختلالات اقتصادية و اجتماعية.

2.البنك الدولي (La Banque Mondiale).

1.2.تعريف ونشأة البنك الدولي:

هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وبذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في التمويل على الاقتراض من أسواق المال.[1]

وقد تم إنشاء البنك الدولي سنة 1946، بغية إعمار دول أوروبا الغربية، بحيث أنه يمنح قروض طويلة الأجل وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية.

و تشمل عبارة البنك العالمي كل من الشركة المالية الدولية "SFI"، المؤسسة الدولية للتنمية "IDA"، الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار "AMGI"، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار "CIRDI".

2.2. أهداف البنك الدولي: يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي فيما يلي:[2]

- مساعدة الدول الأعضاء على استغلال مواردها الإنتاجية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري.
- العمل على نمو التجارة الدولية نمو متوازن طويل الأجل.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص94.

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص193.

- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء، من خلال برامج تدريب للمسؤولين في الدول النامية في مجالات التخطيط الاقتصادي والتنمية.

3.2.الموارد و الحصص و القوة التصويتية للبنك الدولي:

يحصل البنك العالمي على موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل، وقد تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959 إلى 24 مليار عام 1965 وإلى 27 مليار دولار عام 1970 و إلى 85 مليار دولار عام 1987 وقد وصل إلى 170 مليار دولار عام 1993 المدفوع منه 10% فقط كما هو متبع، أما المصدر الثاني لموارد البنك العالمي فهي الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات ويحصل بالفعل على معظم موارده المالية من هذا المصدر، وأخيرا هناك مصدر ثالث لموارد البنك العالمي والتي تأتي من الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصص في رأس مال البنك العالمي موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها حصص صندوق النقد الدولي، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا تملك حوالي 43% من الحصص (إجمالي الاكتتاب) وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41% من الأصوات، ومن ثم يكون لها دور كبير في توجيه السياسة داخل البنك، ويتزايد تأثيرها أيضا على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك وهو يبرز بالتحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، وبالتالي تملك وحدها ما يقارب 20% من القوة التصويتية داخل البنك العالمي.[1]

4.2.هيكل مجموعة البنك العالمي:

عبارة البنك العالمي تعني مجموعة المؤسسات المشكلة للبنك العالمي وهي:

1.4.2.الشركة المالية الدولية (La Société Financière Internationale)

أنشأت الشركة المالية الدولية في شهر جويلية 1956 وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20فيفري1957، من أجل تشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية، ومن أجل تقديم القروض من دون

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص ص97-98.

ضمانات حكومية كما يجوز للمؤسسة حيازة حصص في أسهم رؤوس أموال الشركات التي تقدم لها قروضا والاضطلاع دون حافز للمستثمرين الآخرين من القطاع الخاص والعمل على تنمية وتطوير رأس المال في الدول النامية.[1]

2.4.2المؤسسة الدولية للتنمية (L’association Internationale de Développement)

أنشئت المؤسسة المالية للتنمية في 24سبتمبر1960 وتم إنشاءها من أجل تقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها والتي يزيد متوسط الدخول فيها عن 500 دولار سنويا للفرد.[2]

و يتم تقديم القروض بشروط سهلة و ميسرة وبفائدة بسيطة ومدة أطول وتتلخص أهدافها في:[3]

- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة للدول الأكثر فقرا.
- منح القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي.

3.4.2.الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار

(L’Agence Multilatérale de Garantie Désinvestissement)

وقد بدأ عملها في 1988، هدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة للدول النامية، وهذا من خلال تقديم للمستثمرين الأجانب ضمانات ضد المخاطر غير التجارية كالحرب أو التأميم، كما تقدم خدمات استثمارية للحكومات لمساعدتها على وسائل لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وخلال السنة المالية 1992 أصدرت الوكالة ضمانات ل 21 مشروعا في ثماني دول نامية بلغت تكلفتها الكلية حوالي مليار دولار.[4]

[1] مصطفى رجب، العولمة: أسبابها، تداعياتها الاقتصادية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص48.
[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص188.
[3] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص82.
[4] مصطفى رجب، العولمة: أسبابها، تداعياتها، الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص48-49.

4.4.2.المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

(Centre International pour le Règlement Déférente Relatifs aux Investissement)

أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في عام 1966 وتهدف لتسوية منازعات الاستثمار الناتجة تحت رعاية البنك العالمي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق توقي التسهيلات الدولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الاستثمار بين الدول والأطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى، ويهدف المركز من جراء ذلك إلى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب، كما يمارس مركز أنشطة بحث ونشر في مجالات قوانين التحكيم وقوانين الاستثمار الأجنبي ويبلغ عدد الدول الأعضاء 134 عضو.[1]

3. المنظمة العالمية للتجارة OMC.

1.3. تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

هي عبارة عن امتداد للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، حيث أنها أنشئت في الجولة الثامنة من جولات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتي تعتبر آخر جولتها وهي جولة الأوروغواي (1986-1993)، التي اكتملت في ما سمي ببيان مراكش سنة 1994 وتبلورت معها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ في1995/01/01، وبذلك اكتمل ثالوث النظام العالمي الجديد، حيث تحققت قوة صنع القرارات في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.[2]

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات، بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994 بعد انتهاء جولة الأوروغواي، وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشاءها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية وأمامها طلبات للانضمام من 29 دولة.[3]

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص193.

[2] شريف بقة، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة رسالة الأطلس، العدد24، 1999، ص12.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص93.

2.3. أهداف ووظائف و مهام منظمة التجارة العالمية:

تتمثل أهدافها و وظائفها ومهامها فيما يلي:[1]

1.2.3.أهداف منظمة التجارة العالمية:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات النمو الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

2.2.3. وظائف و مهام منظمة التجارة العالمية:

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروغواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي:

- تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروغواي والموقعة في مراكش، والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.
- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص95-96.

خاتمة الفصل:

العولمة هي مرحلة متطورة من الرأسمالية فهي مرحلة تاريخية في تطور العالم جوهريا وهي تمثل سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي والتكنولوجي و المعلوماتي والإعلامي وغيرها.

وقد أثارت العولمة في مفهوما جدلا كبيرا بين المفكرين فهناك من يصفها بالشبح والغول الذي لا بد من إيقافه مهما كلف الأمر، وهناك من يرى عكس ذلك لما تحتوي من فرص يجب الاستفادة منها، وهناك فريق آخر يرى أن العولمة مزيج بين الفرص والمخاطر، والمؤكد أن هذه الظاهرة لا تسيير لوحدها ولا من تلقاء نفسها، وإنما هناك دول ومنظمات تقودها حتى تحقق مصالحها باستعمال مؤسسات عالمية كبرى هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، وفي حقيقة الأمر فإن العولمة أصبحت واقعا قائما بالفعل بمختلف جوانبها الثقافية والسياسية والاقتصادية...

وفي الأخير نقول أن الموقف الصحيح من العولمة ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها، ولا الانزواء والرفض والاتهام لكل تجلياتها ومبادئها، وإنما إدارة العلمية الثقافة والاقتصادية والإعلامية وغيرها من المجالات بالتواصل مع العالم الآخر بما يحفظ خصوصياتنا.

الفصل الثاني:

العولمة المالية.

مقدمة الفصل:

برزت مؤخرا العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة على الاقتصاد العالمي، حيث تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متناسقة بحكم ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأصبح هناك سوق واحد لا يقتصر فيه الفاعلون على الدول والحكومات فقط.

كما برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي يسعى كل منها إلى اقتناص الفرص ومواجهة التحديات بإزالة جميع القيود وتحرير المعاملات في ظل نظام اقتصاد السوق، أفضت هذه التغيرات في الاقتصاد العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو العولمة المالية التي تعتبر عنصرا من عناصر العولمة التي تمتد أبعادها إلى عولمة سياسية، اجتماعية، ثقافية ...الخ، وبهذا يمكن اعتبار العولمة المالية بأنها جانب القوة والهيمنة في تيار العولمة بشكلها العام، وسنقوم في هذا الفصل بدراسة ظاهرة العولمة المالية من خلال مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية.
- ✓ المبحث الثاني: أدوات ومظاهر وانعكاسات العولمة المالية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية.

في هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف وخصائص العولمة المالية في المطلب الأول، ثم مراحل تطور العولمة المالية في المطلب الثاني، وأخيرا مظاهر ومؤشرات العولمة المالية في المطلب الثالث.

المطلب الأول :تعريف وخصائص العولمة المالية.

1. تعريف العولمة المالية:

لم يختلف الاقتصاديون اختلافا كبيرا عند تعريفهم للعولمة المالية، وإنما هناك اختلافات شكلية فقط، وسنحاول استعراض أهم تعاريف العولمة المالية فيما يلي:

التعريف الأول: العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة وواحدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.[1]

التعريف الثاني: هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا.[2]

التعريف الثالث: هي نتاج أساسي لعمليات التحرير المالي ولتبني سياسة الانفتاح المالي، وما يترتب عليها من تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال لتتدفق عبر الحدود ولتصب في الأسواق المالية العالمية، فتصبح أسواق رأس المال العالمية أكثر ارتباطا وتكاملا.[3]

---

[1] جبار محفوظ، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، العدد07، 2002، ص185.

[2] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص16.

[3] نفس المرجع السابق، ص17.

التعريف الرابع :"يعرفها دومينيك بليون Dominique Plion بأنها "عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية، من أجل ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث على أعلى العوائد على أقل المخاطر".[1]

كذلك يمكن تعريف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، وهي عملية مرحلية يتم فيها إقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال حتى تسود حرية التدفقات المالية، ويترتب عليها ارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية العالمية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، فتصبح أسواق رؤوس الأموال العالمية أكثر ارتباطا وتكاملا.

2.خصائص العولمة المالية:

كان من أهم دوافع ظهور العولمة المالية جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، وأهم هذه الخصائص:[2]

1.2.سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق وارتباطها ارتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وثورة الاتصال والمواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق وينسجم مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

[1] Dominique PLIHON, Les enjeux de la globalisation financière, Mondialisation au de la mythes, Alger , Edition Casbah, 1997, P 68.

[2] محمد العربي ساكر وغالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، 2006، ص ص8-10.

2.2.ديناميكية وحركية مفهوم العولمة:

إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة، إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة، ويظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية، وتتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

3.2.الاعتماد على الاقتصاد المتبادل:

إن التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يلبث أن غير ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ربطت العلاقات وتشابكت المصالح بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي اتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته، حيث سعت الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية، وزيادة وتيرة التبادلات التجارية بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي ظل العولمة تم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة لعل أهمها:

- زيادة تعرض الاقتصاديات الوطنية للصدمات الاقتصادية.
- حركة انتقال الصدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية، فإذا ما حدثت موجه انكماشية أو انتعاشية في الولايات المتحدة مثلا فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى والنامية.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل هام في النمو الاقتصادي في الدول المختلفة، حيث أصبحت الصادرات محرك النمو وهذا نتيجة لزيادة درجة الاعتماد المتبادل.
- زيادة درجة المنافسة أدت إلى إزالة العقبات أو تذليلها على الأقل أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات تتنافس وتتصارع في مختلف دول العالم.

4.2.وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم يعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستغل بمفردها هذا المنتج الصناعي، وإنما من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

5.2.تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

إن أحد أهم السمات الأساسية للعولمة هي الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات والتي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة ونقل للتكنولوجيا والخبرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية، وهنالك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات العالمية ولعل أهمها:

- أن إجمالي إيرادات اكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم يصل إلى حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات على نحو 45% من حجم الصادرات الدولية.
- أن 80% من مبيعات العالم تلهتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات.
- إنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسيات وحدها يتراوح ما بين ربع وخمس القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا.
- أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.
- إن للشركات المتعددة الجنسيات الدور الرائد في التقدم التكنولوجي، حيث يعود إليها الفضل في الكثير من الاكتشافات العلمية التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

6.2.تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة:

لقد تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي، تعاظم دور الأسواق المالية، قيام تكتلات اقتصادية كبرى، قيام منظمة التجارة العالمية، التي بها اكتمل المثلث الذي تشكل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الأوروغواي وللنظام التجاري متعدد الإطراف، وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، توسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول، الإدارة الآلية للسياسات التجارية، التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية، وقد شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد، كذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذين شملا الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين.

وبالتالي يزداد دور هذه المؤسسات بشكل واضح في تسيير دفة النظام النقدي والنظام المالي للعولمة، من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية.

المطلب الثاني :مراحل تطور العولمة المالية.

بدأت البذور الأولى للعولمة المالية في الستينات والسبعينات ثم اتسعت وتسارعت في الثمانينات بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة، واندفع النشاط المالي في العديد من

الدول في الاقتصاد العالمي، بحيث أصبح بالإمكان الحديث عن دولية النشاط المالي و الاندماج في الأسواق المالية، وللتفصيل بدقة فقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية:

1.مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 وحتى سنة 1979 وتميزت بما يلي:[1]

- الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية.
- ظهور وتوسيع أسواق الأورودولار، بدأ من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار) و ذلك مع نهاية عشرية الستينات.
- انهيار نظام (Breton Woods) في أوت 1976، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- اندماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات (1974 1981)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية.
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والاختبارات على العملات وأسعار الفائدة.

[1] محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص185-186.

2.مرحلة التحرير المالي:

امتدت هذه المرحلة من 1980الى 1985 وتميزت بما يلي:[1]

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية، وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.
- التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا)، وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، لا سيما سندات الخزينة و سميت هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات، والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

[1] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال،مرجع سبق ذكره، ص21.

3.مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى اليوم و تميزت بما يلي:[1]

- تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم Bio bang، وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية، مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر، وتسببت في إفلاس البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في الولايات المتحدة.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية، بحيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمارات فيها من الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أطراف الحاسوب الموجودة في اليابان بكل سهولة، أكثر من هذا قد تكون تك الأدوات مدرجة في البورصات اليابانية وهكذا بالنسبة للمستثمر الأمريكي أو البريطاني أو الألماني.
- زيادة جم التعامل في أسواق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.
- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرق دول ومناطق خارج دول منطقة التعاون والتنمية.

[1] طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص39.

المطلب الثالث: أسباب ظهور العولمة المالية.

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان وكان أهمها:

1.تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وصارت الرأسمالية ذات الطابع الريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.[1]

وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض و استثمارات مالية) بشروطه الخاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف، فقد نمت المعاملات المالية للمؤسسات الاستثمارية المالية نموا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة العمليات التي نمت في أسواق الصرف الأجنبي و الأوراق المالية على المستوى العالمي عن عشرة مرات منذ عام 1982، متجاوزة بذلك حجم النمو المتدفق في التجارة الدولية والدخل القومي، وهو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها ودورتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية.[2]

[1] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

[2] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008ص37.

2.عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

يعكس النمو الكبير الذي حدث في تطور رؤوس الأموال الدولية في ضوء عولمة الأسواق المالية أحجاما ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها، فراحت تبحث عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى من تلك المعدلات المتوقعة بالخارج لما خرجت أصلا من حدودها الوطنية، هذا يعني أن نمو العولمة وبما تعكس من حركة واسعة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي، إنما يعني في الوقت نفسه وجود كتلة كبيرة من الفوائض المالية غير المستثمرة، ويكفي للدلالة على عظم حجم الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي وهذا المبلغ يعادل ما نسبته 110% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول وحوالي 90% من إجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول، كما يزيد على نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة فيها.[1]

3.ظهور الابتكارات المالية:

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (وهي الأسهم والسندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات (dérivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات (swaps)، والمستقبليات (futures)، والسقف و القاعدة (collures) والخيارات (options)...الخ ، وكل هذه الأدوات تتطور من فترة إلى أخرى، وعلى نحو مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما:[2]

[1] رمزي زكي، العولمة المالية:الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل للطباعة، مصر،1999، ص88.

[2] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

1.3.الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، حيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين و مواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وقد أشار البعض في هذا الخصوص إلى أن الحصيلة المدهشة لهذه الأدوات تكمن في أنها جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأسهم، وكذلك من مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة إلى أن تحولت المخاطر نفسها إلى سلعة متداولة في الأسواق.

2.3.المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية، لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

5.التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدمها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.[1]

6.إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغييرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:[2]

[1] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] نفس المرجع السابق، ص21.

1.6.توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تحقيق وفي بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها (dérégulation)، وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخداماتها وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكا في العالم.

2.6.دخلت المؤسسات المالية المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة وتعكس حالة البنوك هذا التطور بصورة واضحة، فخلال الفترة 1980-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول الشخصية من 50 % إلى 18 %، وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%، وإن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لآخر، لاسيما وأن البنوك التجارية في مختلف دول العالم أصبحت تدرك المنافسة القوية التي باتت تهددها في ظل التحول من عقلية المصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمة على أساس مخاطر السوق.

3.6.وفي ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها، وعلى قائمتها البنوك التجارية الموجودة في كل من الولايات المتحدة ،اليابان والدول الأوروبية.

هذا ومن المتوقع أن تحدث موجة من الاندماجات بين البنوك عبر مختلف الدول على غرار عمليات الشراء والاندماجات التي حدثت بين شركات التأمين.

المبحث الثاني: أدوات ومظاهر وانعكاسات العولمة المالية.

سنتناول في هذا المبحث أدوات العولمة المالية في المطلب الأول، ثم مظاهر ومؤشرات العولمة المالية في المطلب الثاني، وأخيرا انعكاسات العولمة المالية في المطلب الثالث.

المطلب الأول:أدوات العولمة المالية.

تتنوع وتتعدد أدوات العولمة المالية والتي تتمثل في:

1.المشتقات المالية:

التطور الحديث الأهم في العولمة المالية هو بروز المشتقات المالية مثل العمولات، الفوائد، مؤشرات الأسهم والكمبيالات، فالمنتج المشتق هو عقد يعتمد على سعر بعض الموجودات الأساسية مثل: معدل الفائدة أو مؤشر سوق البورصة المالية، والعنصر الأساسي فيها أن أي فرد يشتري ويبيع جميع الأخطار المتعلقة بالموجودات الأساسية من غير المتاجرة بالموجودات في حد ذاتها، ومع عولمة المشتقات المالية تقدر قيمة المشتقات المستحقة بما يزيد عن 50 مليار دولار، ففي العقدين الأخيرين كانت أسواق العمليات الآجلة الأسرع نموا وباستثناء أسواق العملات هذه الأسواق هي الأكبر حاليا في العالم، ويلعب المضاربون دورا هاما في تجارة المشتقات المالية، ويواصلون شراء وبيع العقود معتمدين على إدراكهم لحركة السوق، وتلعب الإشاعات دورا هاما في اتخاذ القرارات ولذلك فان أسواق المشتقات المالية متقلبة و عرضة للخطر.[1]

2.الصناديق القطرية:

كانت أول الدول الداخلة في هذا المجال هي البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، تايوان والصين، وتعد الصناديق القطرية أكثر الوسائل كفاءة في الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، بعبارة بسيطة صناديق الاستثمارات هي عبارة عن مجموعة من الأسهم والسندات وأوراق مالية أخرى تملكها مجموعة من المستثمرين وتديرها شركة استثمار متخصصة، وهي أيضا معروفة بشركات توظيف الأموال برأس مال متغير.

[1] سينغ كفاليت، عولمة المال، ترجمة رياض حسين، دار الفارابي للنشر، ANEP، 2001، ص21.

ويرى بعض المستثمرين أن الصناديق القطرية أكثر أمنا من الاستثمار في شركات محدودة في البلدان النامية، لأن الصندوق يستثمر أمواله في حافظة مصنوعة من الأسهم الخاصة بصناعات متعددة من البلد النامي المعين، هذه الصناديق قد تكون مفتوحة أو مغلقة بينما تستطيع الصناديق القطرية المفتوحة أن تصدر أسهم إضافية أو تسترد أسهمها في أي وقت وفقا للقيمة الصافية للأموال، في حين أن الصناديق المغلقة لا تصدر أسهم إضافية إلا في وقت طرحها ولا يمكن استرجاعها بعد ذلك.[1]

إن معظم صناديق الاستثمار تتنوع في حيازتها (أسهم،سندات)، شراء عدد متنوع من الاستثمارات لتحقيق الأرباح، ففي منتصف عام 1996 كان هناك أكثر من 36000 شركة استثمارية متوفرة حول العالم وأكثر من 7500 منها في الولايات المتحدة، والآلاف في هونغ كونغ التي هي عاصمة لإدارة الأموال في أسيا، وفي عام 1994 بلغت أموال الصناديق التقاعدية وشركات التأمين والصناديق القطرية ما يقارب 20 مليار دولار في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية.[2]

3.إيصالات الإيداعات العالمية الأمريكية:

بالنسبة إلى الذين يفضلون الاستفادة من الأوراق المالية الأجنبية من دون الذهاب إلى الأسواق الأجنبية أو استخدام عملات أجنبية فإن أوراق إيصالات الإيداع العالمية هي من الشكل الجديد نسبيا الذي يؤدي إلى إتاحة هذه الفرصة.

إيصالات الإيداع هي إيصالات بأسهم لشركة أجنبية تودع في ذلك البلد الأجنبي ولكن يتم تداولها في بورصة أجنبية، وإيصالات الإيداع الأمريكية هي إيصالات قابلة للتداول تصدرها البنوك الأمريكية، هذه الإيصالات تمثل حقا على أسهم مؤسسات أجنبية مودعة لدى البنك ويجري تداولها داخل الولايات المتحدة ويتحدد ثمن إيصال الإيداع بسعر السوق المحلية مع تصحيحه تبعا لسعر الصرف وإيصالات الإيداع العالمية،

[1] هالة حلمي السعيد، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، بنك الكويت الطباعي، العدد58، 1999، ص41.

[2] سينغ كفاليت،عولمة المال، مرجع سبق ذكره، ص69.

لذلك فإن البنوك تتعامل معها ليس من الضروري أن تكون في الولايات المتحدة الأمريكية ويتم تداول تلك الأصول على صعيد عالمي.[1]

4.السندات العالمية:

يمكن وصفها بأنها أكبر مصدر لتمويل الدين في الدول التي هي في طور النمو، ويقدر إجمالي دوران السندات العالمية بـ 5.3 مليار دولار وتنقسم السندات العالمية إلى:[2]

1.4.السندات المحلية وتصدر هذه السندات وتباع داخل البلد.

2.4.السندات وراء البحر وتصدر هذه السندات في بلد معين بعملة هذا البلد، وتباع في بلد آخر بعملة هذا البلد الآخر، في الواقع يمكن أن تشتري سندات صادرة في بلدين مختلفين في نفس الوقت ومباعة في بلد ثالث.

3.4.السندات الأوروبية و هي سندات معيارية عالمية تتمتع بالخصائص التالية:

عملة السند ليس هي عملة بلد الإصدار، ومصدر السند هم غرباء عن بلد الإصدار، ولا تباع في أسواق الرساميل لبلد آخر بل توزع في كل أنحاء العالم، وهكذا فإن حامل السند لديه الخيار بين تحويلها إلى أسهم عادية حسب معادلة متفق عليها وسعر صرف متفق عليه أو الاحتفاظ بها، وأنها تحمل معدل فائدة ثابت ويمكن تسويقها بسهولة.

4.4.سندات يانكي YANKEE وتعمل هذه السندات عن مفترض خارج الولايات المتحدة إلى مستثمرين داخلها، فهي تدفع بالدولار وهي مسجلة بهيئة الرقابة في بورصة الأوراق المالية.

5.4.سندات الساموراي SAMORAI وهي سندات بالين YEN تصدر في اليابان من قبل الحكومات أو الشركات الأجنبية، ويمكن تسديد هذه السندات في اليابان فقط، مع أنه يمكن إصدارها بعملتين، وهذا يعني أن الدفع بقيمة السند والفائدة بالين، ولكن التسديد يتم بعملة أخرى كالدولار أو الجنيه الإسترليني في حالة الإصدار النقدي المزدوج المعكوس، ويتم دفع القيمة والتسديد بالين وتدفع الفائدة بعملة أخرى.

---

[1] هالة حامي السعيد، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

[2] عبد الكريم الزهراء وآخرون، العولمة المالية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي، مذكرة ليسانس، جامعة المسيلة، قسم علوم التسيير، 2011،ص ص16-18.

6.4.سندات الدراغون DRAGON وتصدر هذه السندات وتسعر في آسيا للمستثمرين غير اليابانيين.

7.4.السندات القابلة للتحويل وتعطي هذه السندات الخيار للمستثمرين لتحويل سنداتهم إلى أسهم في الشركة بدلا من الحصول على قيمتها نقدا، تحدد الشروط عند الإصدار والتاريخ الذي يمكن إجراء التحويل فيه وعدد الأسهم التي يمكن الحصول عليها.

8.4.السندات القابلة للاسترداد وهي سندات لا تكتمل مدتها دائما وقد يسترد المصدر السند ويدفع قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق، وهذا يحدث عادة عندما تهبط أسعار الفائدة حيث يسترد المصدر السندات وبعد دفع قيمتها المستحقة يصدر سندات جديدة بفائدة منخفضة، في بعض الأحيان يسدد جزء من قيمة السند وتعرف هذه السندات أيضا بسندات القيمة.

9.4.السندات المرتبطة بالتضخم وبدأت هذه السندات بالظهور مؤخرا في الولايات المتحدة والهند فهي تحمي المستثمرين من الآثار السلبية للتضخم لأنها مرتبطة بمعدل تضخم وتبقى قيمتها ثابتة بغض النظر عن التضخم.

المطلب الثاني: مظاهر ومؤشرات العولمة المالية.

1.مظاهر العولمة المالية:

يمكن تلخيص مظاهر العولمة المالية فيما يلي:

1.1.الترابط بين البورصات:

تحاول البورصات توسيع نطاق التداول وتنويع الأوراق المالية بغرض تخفيض المخاطر عن طريق الربط التشابكي، ويتم ربط البوصات ببعضها البعض بأساليب مختلفة نوجز بعضها فيما يلي:[1]

1.1.1.الربط الحاسوبي للبورصات ويقتضي ذلك وجود شبكة من الحواسيب الالكترونية في مختلف الأسواق عن طريق الانترنيت وشبكة الهاتف، وهو ما يلاحظ في أغلب أسواق الدول المتقدمة حيث يتطلب الربط وجود خطوط مباشرة بين شبكة نقل المعلومات لكل سوق مع الشبكة العالمية للنقل فمثلا توجد في أمريكا 35 شبكة

[1] فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص ص173-174.

معلومات، كذلك من الممكن الربط بين بورصة لندن وباريس وفرانكفورت من خلال شبكة المعلومات البريطانية (British télécom) بأسرع الطرق.

2.1.1.الربط بين الوسطاء الماليين وذلك بتواجد عدد من ممثلي البورصات العالمية في مختلف الأسواق والسماح لهم بالتسجيل فيها، وهم يلعبون دورا هاما في ربط أسواق الأسهم والسندات والعملات بين أكثر من دولة.

3.1.1.الربط بين الشركات المالية العالمية ويكون ذلك بطريقة غير مباشرة عن طريق وجود مكاتب وفروع لهذه الشركات في الدول والمراكز المالية.

4.1.1.الربط بمحفظة الاستثمار الدولية من خلال بناء محفظة الاستثمار ذات أوراق مالية متعددة الجنسيات وتغيير مكوناتها لضمان أعلى عائد بأقل مخاطر مشتركة.

5.1.1.الربط بالسياسات المالية بتوحيدها بين مختلف الأسواق من حيث سياسات الإقراض والاقتراض والاستثمار وقوانين شركات المساهمة وشروط تسجيل الأوراق المالية فيها.

6.1.1.الربط التنظيمي حيث تقوم بعض البورصات باستخدام هياكل تنظيمية متوافقة مع تلك الهياكل الموجودة بالبورصات الأخرى المستهدف الربط معها، مما يعني أن جميع الأدوات والآليات تكون موحدة مما يسهل الاتصالات التسويقية بين تلك الأسواق.

7.1.1.الربط بالشركات المشتركة حيث يؤدي إنشاء شركات مشتركة بفروع في المناطق الجغرافية المختلفة إلى سهولة تسجيل أسهم وسندات تلك الشركات في أكثر من بورصة.

8.1.1.الربط المتكامل: تحقق الدول في الاتحاد الأوروبي ربطا للبورصات في أوروبا الغربية بأكثر من طريقة وآلية من الآليات المذكورة حيث ترتبط البورصات الأوربية بالحواسيب والبريد السريع وتوحيد نظم التسجيل والتداول والإفصاح ...الخ، وتستخدم الأقمار الصناعية في الاتصالات واستقبال المعلومات بالإضافة إلى شبكة من المعلومات المعقدة.

2.1.عولمة الأسهم والسندات:

إن الاتجاه نحو عولمة أسواق الأسهم والسندات بدأت منذ بداية الثمانينات بإصدار سندات من طرف المقترضين وبمساعدة البنوك آنذاك للبحث عن أفضل تمويل وبأقل تكلفة، فمثلا ارتفع مجموع العمليات على السندات الأمريكية في الخارج أقل من 50 مليار دولار في 1983 إلى أكثر من 500 مليار دولار في 1993، وانتشرت المنافسة الدولية فيما يخص ترويج سنداتها حيث اشتهرت السندات الأمريكية بعائدها المرتفع والذي يتراوح من 6% إلى 8% مقارنة بمثيلها الياباني الذي يتراوح من 4% إلى 5%، هو الأمر الذي يفسر رواج السندات الأمريكية العالمية حيث تستحوذ على ما يقارب 80% إلى 85% في المتوسط من مجموع الإصدارات العالمية في عقد التسعينات في حين تستحوذ المؤسسات المالية العالمية على نسبة تتراوح من10% إلى11.5%.

إن إمكانية الاقتراض من السوق العالمية بتكلفة منخفضة تعد حافزا على زيادة الاستثمارات من جهة و إثباتا للاتجاه المتزايد نحو العولمة من جهة أخرى، والتي أدت إلى تقليل فعالية السياسات المحلية مما يستدعي التدخل في الأسواق المالية الدولية من خلال ضريبة "TOBIN" التي تفرض على المعاملات المالية عبر الحدود كمحاولة لتثبيط تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تزعزع الاستقرار المالي و الاقتصادي وتؤثر على التدفقات الطويلة الأجل.[1]

3.1.تزايد دور تكنولوجيا المعلومات في عولمة أسواق الأوراق المالية:

إن التقدم العلمي في عالم الاتصالات والمعلومات من أهم مظاهر هذه الفترة إذ أصبح تجميع المعلومات وتصنيفها يتم بسرعة فائقة، وكان هذا عامل في تقدم عولمة الأسواق خاصة منها الأسواق المالية الموجودة ويرتبط كل مركز من هذه المراكز بشبكة عملاقة من الاتصالات والمعلومات متعددة الخيوط مع أسواق عالمية أخرى منتشرة في كل أجزاء العالم، إذ تستطيع الحواسيب الالكترونية تحويل معلومات البورصات عبر الحدود

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص26.

الجغرافية وذلك من خلال تكنولوجيا البرمجيات والأقمار الصناعية، ومن أهم آليات تكنولوجيا المعلومات في قطاع المعلومات المالية الدولية:[1]

- النظام الالكتروني للتحولات المالية بين البنوك.
- النظام الأوتوماتيكي للمقاصة.
- نظام الاتصالات عبر البنوك والبورصات العالمية ونظام التلكس.

2.مؤشرات العولمة المالية:

في العقد الأخير من القرن المنصرم وعلى وجه الخصوص أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق قفزة هائلة ويكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما:[2]

1.2.المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

2.2المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي، فقد ارتفعت من 200 مليون دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية، وتجدر بنا الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنه لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية، أي أن العولمة المالية ما زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال والحسابات المالية غير أن المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون والاستثمار المباشر والعقاري، وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:

---

[1] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، العولمة و أثرها على الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص34.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية.
- المعاملات المتعلقة بالثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين وشراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- معاملات الائتمان التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو التدفقات إلى الخارج.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع.
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية والتي تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد للداخل أو المتوجه للخارج أو على تصفية الاستثمارات وتحويلات الأرباح حول الحدود.

المطلب الثالث :انعكاسات العولمة المالية.

للعولمة المالية انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية خصوصا على البلدان النامية، لذا يجب على هذه البلدان حصر هذه الانعكاسات ومحاربتها وتتمثل الانعكاسات الايجابية والسلبية للعولمة المالية فيما يلي:

1.الانعكاسات الايجابية للعولمة المالية:

1.1. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

أدى الربط بين الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة إلى زيادة التدفقات المالية نحو الدول النامية، وبينما تراوحت تلك التدفقات بين 10 و20 مليار دولار سنويا فقط خلال السبعينات والثمانينات، ارتفعت إلى 63 مليار دولار سنة 1990 و 120 مليار دولار سنة 1991، وارتفعت بعد ذلك بانتظام لتصل إلى 280 مليار دولار سنة 1997 (ما يعادل 4 % من الناتج المحلي الإجمالي)، لتنخفض بعد ذلك إلى 234 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة التي مرت بها الأسواق المالية الناشئة، وعلى الرغم من الفوائد التي جلبتها تلك الاستثمارات إلا أنه يعاب عليها ميزة التركيز، أي أنها توجهت إلى عدد محدود جدا من البلدان النامية، الصين مثلا التي

استفادت وحدها من (1991-1993) من 40 مليار دولار من تلك الاستثمارات، ويؤكد صندوق النقد الدولي أنه كلما ازداد الانفتاح الاقتصادي على الخارج كلما توجهت إليه الاستثمارات الأجنبية أكثر، ولذا يجب على الدول النامية إعادة تهيئة اقتصادها بإزالة التخطيط المركزي مثل تدعيم الأسعار واحتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية وهذا من أجل هذه الاستثمارات.[1]

2.1.الاستثمار في الحافظة المالية وأثره على النمو الاقتصادي:

إن النتائج المحصل عليها خلال العشريات السابقة تؤكد وتتثبت التطور الحاصل في مجال الاقتصاد، فالاندماج المالي يعني انفتاح الأسواق المحلية نحو المعاملات مع الخارج يقود إلى العمق المالي، أي جعل الأسواق المالية المحلية أكثر نشاطا وأكثر سيولة وأكثر فعالية، وكذلك فهذا التعمق المالي يشجع على الاستثمارات وعلى نمو قوي وارتقاء سريع لمستويات الحياة.

إذن فالعلاقة بين العمق المالي والأداء الاقتصادي الذي يمكن أن نجده في الارتباط القوي والموجب بين الأرصدة المالية للناتج الوطني الخام في بداية الستينات والنمو الاقتصادي للثلاث عشريات التابعة وهذا دون أي غموض.[2]

3.1.الابتكارات المالية في الأسواق المالية الكبرى:

قام المتخصصون في عالم المال والاستثمار بابتكار العديد من الأدوات المالية التي تدعم الاتجاه نحو الاندماج، ففضلا عن تطوير الأدوات السابقة التي كانت تستخدم عمليات في السوق المالية الأمر الذي سهل التعامل في الأسواق المالية الدولية و أصبح التوقي وتقدير درجة المخاطرة أكثر يسرا، كما أن عملية تطوير الأدوات المالية التقليدية وابتكار أدوات مالية جديدة أزالت الكثير من المعوقات أمام المستثمر والمقترضين المحليين للتعامل في الأسواق المالية الدولية، وقد تمثلت تلك الأدوات المبتكرة في الأدوات المشتقة كالخيارات، المستقبليات، المقايضات، وكذلك الأدوات المسندة.[3]

---

[1] محفوظ جبار، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مرجع سابق، ص195.

[2] Gérard marie henry, Les Marchés Financières, Edition Armand Colin, Paris, 1999, P76.

[3] عماد محمد عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص199.

4.1.التطور السريع للأنشطة المالية:

إذ بلغ حجم العمليات اليومية المتبادلة للعالم 200 بليون دولار أمريكي عام 1986، وهو ما يساوي خمسة وعشرون مثيلا من حجم التجارة العالمية، وبحلول عام 1996 ارتفع إجمالي قيمة العمليات اليومية المتبادلة للعالم إلى 1500 بليون دولار أمريكي أي حوالي سبعون ضعفا بالنسبة إلى حجم التجارة.[1]

2.الانعكاسات السلبية للعولمة المالية.

1.2. مخاطر تعرض البنوك للأزمات:

لعل أحد أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات في ظل العولمة مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها الأزمة، ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحويط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة من قبل وقوعها ، وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة عام 1997 والتي أجريت على الدولة خلال الفترة 1980-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول، وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا في صيف 1997 كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي و إعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف مصرفي والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي.[2]

2.2. مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج:

من أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية هو تدويل مدخراتها، حيث أصبحت أقسام لا بأس بها من هذه المدخرات في ضوء فتح حساب رأس المال تفضل للأسباب المختلفة الاستثمار خارج بلادها

[1] كامل علاوي الفتلاوي وعاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص48.

الوطنية، والتناقض الغريب في هذا الخصوص هو أنه في الوقت الذي تسارع فيه البلاد النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا والإعفاءات ورفع الحواجز، إلا أنها سمحت في ضوء العولمة المالية لأصحاب المدخرات المحلية أن يخرجوا بها للاستثمار في أي بقعة من العالم، وتذهب الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج إلى عدة مجالات فجزء منها قد يستثمر في الأصول المالية، والبعض منها يتجه للاستثمار في الأصول العقارية وبعضها يذهب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وقسم منها قد يفضل الإيداع في البنوك والمؤسسات المالية.[1]

3.2. مخاطر غسيل الأموال:

تفاقمت ظاهرة غسيل الأموال مع ظهور الليبرالية الجديدة منذ بداية عقد التسعينات فقد وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا إلى حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، بل وصل الأمر في عام 1998 إلى أن تكون عمليات غسيل الأموال حوالي 5.2% من الناتج المحلي العالمي البالغ حوالي 29 تريليون دولار في هذا العام.[2]

[1] رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد02، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص48.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص46.

خاتمة الفصل:

في الأخير نستخلص أن العولمة المالية تعني إيجاد سوق مالية واحدة لرؤوس الأموال مرتبط بعولمة أسواق السلع والخدمات، وقد ساهمت في تنامي ظاهرة العولمة المالية عدة عوامل كتنامي الرأسمالية العالمية وعجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية وظهور ابتكارات مالية بالإضافة إلى التحرير المالي المحلي والدولي ...الخ.

ويرجع الفضل إلى العولمة المالية في تدفقات كميات كبيرة من رؤوس الأموال ومن ثم الاستثمار وجني أرباح طائلة، من خلال التحرير المالي المحلي والدولي.

وقد نجم عن عولمة الأسواق المالية مخاطر كبيرة تتعلق في معظمها بالتقلبات الفجائية لرأس المال و المضاربات وهروب الأموال الوطنية للخارج، وكذا إيجابيات كثيرة منها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدول النامية وابتكار أدوات مالية جديدة تتمثل في الخيارات والمستقبليات والمقايضات وكذلك الأدوات المسندة.

الفصل الثالث:

واقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية.

مقدمة الفصل:

إن الجزائر و بدخولها الألفية الثالثة تجد نفسها أمام تحديات كبيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي، و بما أن العولمة حركية مستمرة و هي في تقدم متواصل فإنه لم يبق هناك خيار أمام الجزائر لرفض العولمة التي أصبحت ضرورة حتمية، و يبقى عليها تقبل هذه الضرورة و أن تسعى جاهدة لمواجهة تحدياتها .

وواقع الأمر أن الجزائر تحاول في كل مرة التكيف مع المعطيات و المستجدات و المتغيرات العالمية، هذا ما فرض عليها التكيف مع العولمة المالية مما أدى بها إلى القيام بتغيير نظامها الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، و كذا إلى عقد اتفاقيات اقتصادية و تجارية مع مختلف الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية و هذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل من خلال مبحثين:

- ✓ اتفاقيات الجزائر الدولية.
- ✓ آثار العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: اتفاقيات الجزائر الدولية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى اتفاق الجزائر مع منظمة التجارة العالمية في المطلب الأول، ثم الاتفاق المبرم مع الإتحاد الأوروبي في المطلب الثاني، و أخيرا إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في المطلب الثالث.

المطلب الأول:اتفاقية الجزائر مع منظمة التجارة العالمية.

1.دوافع الانضمام:

تتمثل أهم الدوافع التي تدفع بالجزائر إلى رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[1]

- لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية باعتبارها عضو سابق في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية، فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال التعديل الذي يشهده النظام الجمركي.
- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال التسعينات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- تحديد المكانة الاقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم العالمي الجديد.
- الانفتاح الذي استفادت منه الجزائر من السوق الدولية على الصادرات الأجنبية ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري بحيث يليه نقص التبادلات التجارية الذي أدى إلى تقليل الموارد المالية، حيث أن أغلبية هذه الموارد تتشكل من صادرات المحروقات التي تمثل97%من إيرادات البلاد، وبالتالي الانفتاح على السوق العالمية.
- توسيع ميدان المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في السوق المحلية أو السوق العالمية.

[1] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص47-48.

- تسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري.
- ضمان الشراكة بين المؤسسات العالمية الكبرى والشركات الوطنية وتشجيعها على الاستثمار.
- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.
- الحفاظ على الموارد المالية الضخمة التي كانت تنفقها الدولة خاصة في مجال التنقيب البترولي والمناجم وهذا من خلال إشراك رأس المال الأجنبي.
- إضافة لكل ما سبق هناك دافعين رئيسيين، فالأول يكمن في الأزمات المالية والاقتصادية التي ملأت بها الجزائر جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها، والثاني يرجع إلى الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول المنظمة إليها.
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية.

2.مراحل تطور مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية:

سنتعرض إلى ثماني جولات مرت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة وهي:

الجولة الأولى: في هذه الجولة تم إيداع طلب الانضمام، و هو ما جاء في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التمويل الموسع و هذا ما فتح المجال لبدأ مفاوضات متعددة الأطراف مع الدول الأعضاء في المنظمة، حيث قدمت الحكومة الجزائرية سنة1996 مذكرة تضم وصفا كاملا للنظام التجاري الخارجي و النظام المؤسساتي بما في ذلك التنظيم السائد في المحاكم، و قد وزع هذا الملف على كل أعضاء المنظمة، و لإعطاء هذا الملف العناية الكافية أسست لجنة دائمة في أكتوبر 1996 برئاسة وزير التجارة، تضم هذه اللجنة ممثلي الدوائر الوزارية، حيث انتهت هذه المرحلة سنة1996.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص54.

الجولة الثانية: تواصلت المفاوضات سنة 1999، بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وكان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية، وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر.[1]

الجولة الثالثة: بعد توقيع اتفاق الشراكة في 19أفريل2002، اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 18 شهرا تحاول الجزائر التوفيق بين عاملين هما:[2]

- الالتزام بتحرير الاقتصاد الجزائري من جهة.
- توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

الجولة الرابعة: انعقدت هذه الجولة في جنيف يوم 16نوفمبر2002 و من أهم ما جاء في هذه الجولة، إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية و الصراع ضد التزييف الذي ما زال حاصلا في الأشياء المخترعة، كما أثير أيضا مواضيع حول التسعيرة الجمركية، كما تم الإبقاء على ثلاث أسعار تجارية ثابتة لقوانين الجمركة و هي (5%، 15%،30%) مع تساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى (30%) كما أقر إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.[3]

الجولة الخامسة: تبدأ من أكتوبر 2004 إلى حدود الخريف المقبل بجنيف كذلك، وتعتبر آخر مرحلة و بها من المفروض أن يتم الإعلان عن نهاية المفاوضات ومن ثم الانضمام، ويجب التأكيد على أنه من صالح الجزائر أن تختتم المفاوضات مع المنظمة قبل افتتاح دورة المفاوضات الثنائية القادمة بالدوحة، لأن الشروط

---

[1] عياش قويدر وإبراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، 2002، ص62.

[2] نفس المرجع السابق، ص63.

[3] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سبق ذكره، ص57.

ستكون عسيرة ومقيدة أكثر.[1]

وفيما يلي الجولة السادسة والسابعة والثامنة:[2]

الجولة السادسة: انعقدت في شهر جانفي 2004 بالجزائر الجولة السادسة من المفاوضات، حيث طالبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها و هذا ما دفع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العمالية و المنظمات الاقتصادية الجزائرية و عدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الجزائرية الخريفية.

وقد قاد "بوكروح" الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد ندوة "كانكون" المكسيكية التي جمعت وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء في المنظمة و الدول المرشحة للعضوية فيها، و كان انعقاده في النصف الأول من سنة 2003، حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية و التنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية و العضوية العامة للاقتصاد في بلاده.

الجولة السابعة: بدأت الجولة السابعة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في شهر نوفمبر 2004، وكان وزير التجارة "نور الدين بوكروح" يرأس الوفد الذي ضم 36 خبيرا يمثلون عدة وزارات و قد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى السوق العالمية، و دراسة مشروع تقرير فريق العمل و مدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية و مدى مطابقتها لتشريعات و قوانين المنظمة العالمية للتجارة و أعلن وزير التجارة أن الجزائر أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات، و أصدر معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق التشريع بأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية دون المرور على غرفتي البرلمان بهدف تسريع عملية الانضمام.

[1] WWW.algérie-dz.com/article453.htmi ,10/03/20014 ,10:00.

[2] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سبق ذكره، ص ص58-60.

الجولة الثامنة: انعقدت الجولة في 25فيفري2005 و كان التمهيد لها في 11جانفي2005، و التي جاءت بعد تغيير تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكل إليها ملف انضمام الجزائر، حيث تم استخلاف الأوروغواي "ديكاستيلو" بأوروغواي آخر "إيلارموغالميز" مناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 15جانفي2005، بعد مناقشته و قبوله من طرف اللجنة الحكومية الجزائرية في 11 من نفس الشهر، و قد جاء في هذا المقترح الجديد 11 قطاعا في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمناقشة من بينها الاتصالات السلكية و الفندقة و المياه، إضافة على هذا المقترح سيرد الطرف الجزائري على مجموعة من الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة لحل عدد من القضايا رغم مرور 7 جولات من الحوار بينها سياسة الخوصصة المتبعة و المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات، فضلا عن إجراءات الحماية و تخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية، كما ارتقب في هذه الجولة أن تسهم مجموعة التفاوض للمنظمة محضر الانضمام للوفد الجزائري لكي يمكن للجزائر أن تنضم رسميا في نهاية 2005 للمنظمة العالمية للتجارة، وتخلل هذه الجولة لقاءات ثنائية مع العديد من الدول الأطراف في المنظمة كالولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، أستراليا إضافة إلى بلدان أخرى.

3.الآثار المترتبة على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

سيترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة الكثير من الآثار السلبية نوجز بعضها فيما يلي:[1]

1.3.الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات:

تشكل السلع الغذائية نسبة هامة من واردات الجزائر تصل إلى الثلث أي حوالي 3 مليار دولار، وإن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة على صادراتها من المنتوجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع وستتحمل معظم البلدان المستوردة لهذه المنتوجات خسائر سنوية تقدر بالنسبة للبلدان العربية بحوالي 5 مليار دولار، لا يقل نصيب الجزائر منها عن 300 إلى 400 مليون دولار.

[1] خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، 2002، ص88-91.

2.3.الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الاقتصاد الجزائري:

لقد ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وتسعى حاليا إلى إلغاء معظم القيود الجمركية لقانون المالية2002،الأمر الذي زاد من الواردات السلعية، إذ ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة.

ومع قرب استكمال الترتيبات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف تلتزم الجزائر بالمعدلات المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو السلع الزراعية، وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازية يترتب عنها تأثير سلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية اضطرت بعضها إلى الإغلاق.

3.3.الآثار المتوقعة على ميزانية الدولة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة وذلك نتيجة لما يلي:

- الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية والتي تقدر ب 1 مليار دولار و تصل إلى 1.5 مليار.
- الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات وانعكاساته المتعلقة بزيادة تدفق الواردات و خلق جو من المنافسة القوية التي لا تستطيع معظم المؤسسات الإنتاجية الصمود أمامها.
- الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
- التكاليف الناجمة عن زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وزيادة معدلات الفقر.

4.3.الآثار المتوقعة في مجال تجارة الخدمات:

إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتوقعة بتحرير قطاع الخدمات، وفي ظل استمرار السياسات والأوضاع الحالية فإن مؤسسات الخدمات الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية، وبالتالي لا تستطيع الجمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستوى أداءها.

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروجزائري.

1.دوافع عقد اتفاق الشراكة الأوروجزائري:

هناك عدة دوافع تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة وهي:[1]

- سعي الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.
- بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي ظاهرة البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها، سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، وتعد من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين، وهو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق إذ أوعزته إلى:

_ الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.

_ إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة، بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية و التجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.

_ الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، السمعية، البصرية و البيئية.

_ تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

[1] مفتاح صالح و بن يسمينة دلال،اتفاق الشراكة الأوروجزائري: الدوافع والمحتوى والأهمية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، 2006، ص ص2-3.

_ إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

2.محاور اتفاق الشراكة الأوروجزائري في مجال السلع المصنعة:

اتفقت المجموعة الأوروبية و الجزائر على خلق منطقة للتبادل الحر تدريجيا لمدة أقصاها 12 سنة ابتداءا من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، كما اتفق الطرفان على تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا، وكذلك الضرائب الأخرى و هذا حسب الرزنامة التالية:[1]

_ في السنة الثانية بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض الضريبة الجمركية الجزائرية على السلع الأوروبية بنسبة 20%، بحيث تصبح 80% من الضريبة القاعدية.

_ في السنة الثالثة بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض هذه الضريبة بنسبة 30%.

_ في السنة الرابعة بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض هذه الضريبة بنسبة 40%.

_ في السنة الخامسة بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض هذه الضريبة بنسبة 60%.

_ في السنة السادسة بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض هذه الضريبة بنسبة 80%.

_ في السنة السابعة، تلغي الجمارك الجزائرية كل الضرائب على البضائع الأوروبية المستوردة، و يتفق الطرفان على نوع البضائع التي تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية.

ثم هناك قائمة أخرى من البضائع الأوروبية، تستفيد من تخفيضات الرسوم الجمركية في الموانئ هي كما يلي:

_ ابتدءا من السنة الثانية بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض الرسوم الجمركية و كذا الضرائب بنسبة 10%، حيث تنخفض إلى 90%، و تستفيد البضائع الأوروبية بنسبة 10%.

_ في السنة الثالثة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 80% إلى الاستفادة بنسبة 20%.

_ في السنة الرابعة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 70% إلى الاستفادة بنسبة 30%.

[1] آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس بسطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص163.

- في السنة الخامسة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 60% إلى الاستفادة بنسبة 40%.
- في السنة السادسة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 50% إلى الاستفادة بنسبة 50%.
- في السنة السابعة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 40% إلى الاستفادة بنسبة 60%.
- في السنة الثامنة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 30% إلى الاستفادة بنسبة 70%.
- في السنة التاسعة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 20% إلى الاستفادة بنسبة 80%.
- في السنة العاشرة التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 10% إلى الاستفادة بنسبة 90%.
- في السنة الحادية عشر التي تلي التوقيع، تنزل الضريبة بنسبة 0.5% إلى الاستفادة بنسبة 95%.
- في السنة الثانية عشر تزول كل الرسوم الجمركية و تصبح البضائع المستوردة خالية من الضرائب
- و تنص الاتفاقية على أن الضرائب الجمركية التي تطبق على البضائع الأوروبية، يكون أقصاها 25% من قيمة البضائع، كما أن للجزائر الحق في اتخاذ قرارات استثنائية يعلمها الشريك الأوروبي، تخص تمديد عمر الضرائب التي ليست قادرة على المنافسة في السوق إلى مدة أقصاها 5 سنوات، و هذا إما للحفاظ على الوحدات الصناعية الناشئة، أو للمحافظة على قطاع اقتصادي يعرف مشاكلا شتى منها مشاكل التموين، التسيير و التسويق.

و فيما يلي جدول يبين قائمة المنتجات التي الاتفاق بشأنها بخصوص الرسوم الجمركية:

جدول رقم 01: المنتجات التي تم بشأنها تخفيض قيمة الرسوم الجمركية.

القائمة	نوع المنتج	وتيرة الإلغاء	نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي.
01	المواد الأولية، معدل الحماية الجمركية يتراوح بين 5% إلى 15%، و تمثل الواردات من هذه المواد 1.1 مليار دولار.	إلغاء فوري.	%23
02	المنتجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.	سنتين بعد توقيع الإتفاقية و دخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 5 سنوات، بنسبة 20% سنويا.	%35
03	المنتجات تامة الصنع أو النهائية، و تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، و تمثل 2.3 مليار دولار.	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاق و دخوله حيز التنفيذ، يمتد إلى 10 سنوات أي بنسبة 10%.	%40

المصدر: مجلة تحولات، اتفاق الشراكة الأوروجزائري، العدد 39، جانفي2002.

3.محاور اتفاق الشراكة في المجالات الأخرى:

تتمثل هذه المحاور في الخدمات، الشراكة الاقتصادية، الطاقة والمعادن و القطاع المصرفي:[1]

1.3.الشراكة في مجال الخدمات:

فيما يخص التعامل التجاري وتبادل الخدمات تلتزم المجموعة الأوروبية باحترام التجار الجزائريين ومعاملتهم بنفس الوتيرة مع التجار وأصحاب الخدمات الأوروبيين، وكذا على الجزائر أن تعامل الشركاء الأوروبيين بنفس

[1] نفس المرجع السابق،ص ص165-166.

المعاملة التي تعاملها مواطنيها، ويشرع في تطبيق هذا الالتزام بين الطرفين ابتداءا من تاريخ دخول الشراكة حيز التنفيذ.

كما ينص الاتفاق على تسيير الإجراءات لإعطاء تأشيرة الدخول لأصحاب الشركات أو ممثليهم أو موظفيهم في بلد كلا الطرفين.

2.3.الشراكة الاقتصادية:

يتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل، التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة الأوروبي، وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة، وتساهم في خلق مناصب الشغل وتزايد حجم التبادلات وتنوعها كما وكيفا.

3.3.الشراكة في قطاع الطاقة والمعادن:

الأهداف المسطرة بين الطرفين في ميادين الطاقة والمعادن هي:

- تشريع القوانين بحيث تكون الأمور واضحة للمستثمرين، أي إعداد وتشريع قوانين واضحة.
- تحسين المستوى التقني والتكنولوجي لشركات الطاقة والمعادن، تكون مؤهلة للعمل في اقتصاد السوق و القيام بالمنافسة.
- تدعيم الشراكة بين الشركات الجزائرية وشركات المجموعة في عملية التقنين والإنتاج و التمويل والتوزيع.
- تشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاع المحروقات والمعادن وقطاع الطاقة المتجددة وتطوير التقنيات، فهذا القطاع يلعب دورا هاما في تطوير القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة، الصناعة و الخدمات.

4.3.الشراكة في القطاع المصرفي:

في هذا الميدان تنص الاتفاقية على إدخال إصلاحات جذرية في القطاع المصرفي الذي أصبح لا يتماشى مع سياسة اقتصاد السوق، وبهذا تتعهد المجموعة الاقتصادية بمساعدة الجزائر لتحسين تسيير الوضع المالي حتى يساهم هذا القطاع الحساس في التنمية الاقتصادية.

4.إيجابيات اتفاق الشراكة الأوروجزائري:

من الإيجابيات المنتظرة من هذا الاتفاق ما يلي:[1]

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية وتعريتها من كل حماية، من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
- تثمين الموارد البشرية، و جعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.
- تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس، والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية (ISO)، وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي وتحديثه وإدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.
- الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، والاستفادة من الخبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية و التسويقية.
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية، وإدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- خلق مناصب شغل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مدا خيل جديدة للسكان.
- تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات (لا سيما النقل، الاتصالات، السياحة...).
- بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه.
- التحكم في فنون التسيير والتسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية و استيعاب التكنولوجيا المتطورة.
- الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2002، ص ص64-65.

5.سلبيات اتفاق الشراكة الأوروجزائري:

لاتفاق الشراكة الأوروجزائري سلبيات كثيرة في جميع المجالات التي مسها هذا الاتفاق ولذا وجب على الجزائر التفكير في حلول لها ، وتتمثل هذه السلبيات في:[1]

1.5.على مستوى ميزانية الدولة:

نظرا لكون الاتفاق يهتم ويركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني فهذا يعني إلغاءا كليا للرسوم الجمركية، وبالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها، ولذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية تقشفية.

2.5.على مستوى التشغيل:

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض –نتيجة رفع الحماية– سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة والأرفع سعرا، مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي، مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون أكثر رهبة من الذي عرفناه في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

3.5.على مستوى الميزان التجاري:

قبل الاتفاق كانت الجزائر بلدا مستوردا، وبعد الاتفاق سيتأكد بل سيرسخ هذا المبدأ، وبالتالي فإن وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري ذلك أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية.

إن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الجزائر من تخلفها، بل إن النوايا الحقيقية للإتحاد هي التوسع وتحقيق الأهداف الأوروبية، ثم إن الإتحاد عندما فاوض فاوض باسم وبقدرة

[1] كمال رزيق ومسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2002، ص ص10–12.

مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة، والدول التي انضمت إلى الاتفاق إنما فاوضت بمفردها، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا وأن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما أضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة، نفس الشيء يقال عن الجزائر فقد فاوضت من وضع الضعيف المغلوب على أمره، ذلك أن المعطيات الاقتصادية العالمية أوحت إلى الجزائر بضرورة الإسراع في عقد اتفاقيات مماثلة لكنها جاءت متأخرة نوعا ما، وحبذا لو أنها دخلت المفاوضات باسم الاتحاد المغاربي، عندها كان يمكننا أن نتفاءل لمستقبل الشراكة مع الاتحاد، لكن والوضع المخالف يطرح نفسه فإننا لا نستبشر به خيرا وسنشهد وضعا اقتصاديا أكثر تأزما، ذلك أننا لم نتهيأ لمواجهة مثل هذه الأوضاع.

المطلب الثالث: اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

ابتداءا من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع صندوق النقد الدولي، وبدأت المفاوضات في فيفري 1989، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في نفس السنة وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

1.اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30ماي1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS في إطار اتفاق Stand by و قد استخدم المبلغ كليا في 30ماي1990.

إن انخفاض مدا خيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر ب351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق العالمية، لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو

الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989،أين انخفض سنة 1989 بنسبة 3.8%، وهذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.[1]

2.اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991:

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها و بين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03جوان1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 21أفريل1991.[2]

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض ب 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب 16 مليون دولار لسنتي 1990 و 1992.[3]

و قد وزع هذا القرض أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط بناءا على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية في 27أفريل1991 والتي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان1991، الثاني في سبتمبر1991، الثالث في ديسمبر1991، والرابع في مارس1992، ومما سبق يتضح أن هذه الفترة تميزت باستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى:[4]

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- إصلاح النظام الجبائي.

---

[1] قدي عبد المجيد، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص295.

[2] Mourad BEN ACHNHOU, Reformes Economiques: Dette et Démocratie, Edition Echarifa, Alger; 1992, P119.

[3] Ahmed BEN BITOUR, L'Algerie au troisième milinaire défis et potentialités, Edition Marinour, alger 1988, P78.

[4] هادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص116.

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
- سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

و كإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01أكتوبر 1991 لتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير 40% من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن خلال تلك الفترة الجزائر كانت تعيش وضع اقتصادي واجتماعي صعب، هذا من جهة ومن جهة أخرى هي في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

3.اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل1994:

لجأت الجزائر مرة أخرى لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها في:[1]

- الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993.
- الإختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم).
- عبئ خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993، أين كانت سنة 1992 تقدر ب 76%، وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

و لقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص302-303.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 وحدة حقوق سحب خاصة، وزع هذا القرض على قسطين الأول قدره 389 وحدة حقوق سحب خاصة وتسلمته مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار سابقا نذكر منها:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار=36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.
- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت الجزائر لتحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، عن طريق رفع معدلات الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

من أهم النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر ما يلي:[1]

- بلغت الأسعار المحررة85% في حين تم رفع أسعار النقل والبريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دينار للدولار إلى 35.1 دينار للدولار الواحد.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة مع إيطاليا في فيفري 1995.

[1] Ahmed BEN BITOUR, op cit, PP 95-96.

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

سنتناول في هذا المبحث وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات المالية في المطلب الأول، ثم الآثار الإيجابية للعولمة المالية على الاقتصاد الجزائري في المطلب الثاني، و أخيرا الآثار السلبية للعولمة المالية على الاقتصاد الجزائري في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات المالية.

منذ سنة 1980 تبنت الجزائر المخطط الخماسي معلنة عن إصلاحات جذرية تهدف إلى تغيير النظام السائد في مؤسساتها و قد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1.إعادة الهيكلة:

جاءت فكرة إعادة الهيكلة نتيجة مشاكل كانت تعاني منها المؤسسات الجزائرية العمومية طيلة الفترة السابقة و تنقسم إعادة الهيكلة إلى قسمين:

1.1.إعادة الهيكلة العضوية:

إن الحجم الكبير للمؤسسات الاقتصادية وما نجم عنه من سوء في التسيير و تدني في مردودية هذه الأخيرة، أدى إلى تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة يمكن التحكم في تسييرها و تحسين مردوديتها، وكانت مبنية على عدة معايير تمثلت فيما يلي:[1]

- التفرقة بين وسائل الإنتاج والتوزيع.
- التخصص حسب عائلات متجانسة للمنتوج.
- التخصص عبر فروع التكنولوجيا.
- التخصص عبر النشاط المتجانس.
- الجهوية.

[1] Yasmine BOUDJNAH, Algérie; Decomposition d'une industries- La restructuration des enterprises publics (1980-2000), Edition Harmattan, Paris, 2002, P77.

إن هذا التقسيم للمؤسسة الجزائرية أفضى إلى تضاعف عددها 5 مرات كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02: يبين القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية.

قطاعات الأنشطة الاقتصادية.	عدد المؤسسات قبل إعادة الهيكلة العضوية.	عدد المؤسسات بعد إعادة الهيكلة العضوية.
الزراعة	**07**	**23**
الصناعة– المناجم– الطاقة	**17**	**126**
التكوين– الثقافة –السياحة	**08**	**45**
الأشغال العمومية –الري –السكن	**12**	**101**
الصحة	**01**	**04**
التجارة	**07**	**28**
الاتصالات	**01**	**02**
المالية	**08**	**12**
النقل	**09**	**34**
المجموع	**70**	**375**

Source : SADI Nacer-eddin, La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs et enjeux, Office des publications universitaires, Grenoble, P 33.

2.1.إعادة الهيكلة المالية:

لتنفيذ عملية إعادة الهيكلة كما يجب تم إنشاء نوعين من اللجان المكلفة بذلك، فبتاريخ 15نوفمبر 1980 تم تنصيب اللجنة الوطنية لإعادة الهيكلة من طرف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، والتي كانت قد أحدثت بمرسوم 80–242 ل4أكتوبر 1980، أما النوع الثاني من اللجان فهي لجان وزارية تم تنصيبها شيئا فشيئا حسب تقدم العملية، وتهدف إعادة الهيكلة المالية إلى:[1]

- وضع ميزانيات انطلاق للمؤسسات.
- تصفية الحسابات من المؤسسة العمومية.

[1] محبوب بن حمودة، المسائل المالية للمؤسسات العمومية الجزائرية من وجهة الاستدانة والمردودية، تقرير الملتقى الوطني حول آفاق المؤسسة الاقتصادية، 1994، ص6.

- وضع نظام أسعار متناسق.
- الوصول إلى التطهير المالي وذلك بمسح كل الديون.
- التفريق بين أعباء الاستغلال للمؤسسة والأعباء الاجتماعية.

2.استقلالية المؤسسات العمومية:

جاء مرسوم 88-192 في 1982/10/04 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية دعما للإصلاحات السابقة لإعطاء الفرصة للمسيرين لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ومنها المزيد من حرية المبادرة في إطار العمل على التجسيد العملي للامركزية، مع تطبيق إعادة الهيكلة النظامية للمؤسسات ولقد تم وضع تدابير ومعايير تعتمد عليها المؤسسة لدخولها إلى مرحلة الاستقلالية وهي:[1]

- تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من 7 إلى 12 عضو.
- لامركزية التخطيط عن طريق إعداد برامج سنوية للمؤسسات مع مراعاة خطط القطاع الوطني.
- وضع ثمانية صناديق مساهمة تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسة المستقلة، وهي عبارة عن شركات تجارية في شكل شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة تقوم بتسيير القيم المنقولة لحساب الدولة وهذه الصناديق هي: صندوق الصناعات الغذائية والصيد البحري، صندوق المناجم و المحروقات والري، صندوق التجهيزات، صندوق البناءات، صندوق الكيمياء والصيدلة، صندوق الإلكترونيات والبريد والمواصلات والإعلام الآلي، صندوق النسيج والجلود والأحذية والألبسة، صندوق الخدمات.

3. خوصصة المؤسسات:

تندرج خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في السياق العام للإصلاحات الاقتصادية الجارية، كما أنها تعتبر تكريس للتوجهات الجديدة للدولة في المجال الاقتصادي، فبغض النظر عن الصعوبات المالية التي تؤدي غالبا إلى خوصصة القطاع العام، فإن الخوصصة هي مفهوم اقتصادي جديد في الجزائر، جسد إلى

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

حد كبير النظرة الجديدة للدولة ولدورها في المجال الاقتصادي الذي يدعو إلى تخلصها من التسيير المباشر للاقتصاد، غير أن الخوصصة تعتبر من أصعب مراحل الإصلاح الاقتصادي وأطولها من ناحية المدة اللازمة لتنفيذها وجني ثمار نجاحها، وفيما يلي جدول لعمليات الخوصصة في الجزائر.

جدول رقم 03: عمليات الخوصصة المنفذة خلال الفترة من 2003-2007.

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
خوصصة كلية	50	07	50	62	68	192
خوصصة جزئية (> 50%)	01	02	11	12	07	33
خوصصة جزئية (< 50%)	00	03	01	01	06	11
التنازل لصالح الأجراء	08	23	29	09	00	69
شراكة	04	10	04	02	09	29
منح أسهم للخواص	02	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

Source : www.mipi.dz, 17/03/2014, 09 :31.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإيجابية للعولمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

1.في مجال التجارة الخارجية:

1.1. تطور الميزان التجاري:

للتجارة الخارجية جانب مهم في الاقتصاد الجزائري،إذ سجل الميزان التجاري في السنوات الأخيرة رصيداً موجباً حسبما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور الميزان التجاري للفترة 1995-2000.

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات CAF	10761	9098	8687	9403	9164	9173
الصادرات FOB	10240	13375	13889	10213	12522	22031
الميزان التجاري	-521	4277	5202	810	3358	12858

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS

من خلال الجدول السابق يتبين أن سنة 1995 سجلت عجزاً بـ 521 مليون دولار، وذلك راجع إلى أن الواردات سنة 1994 سجلت ارتفاعا، كما عاود الارتفاع ليسجل فائض في السنتين المتتاليتين 1996 و 1997، ومع تدهور أسعار النفط سنة 1998 إذ وصل سعر البرميل 12.94 دولار، سجل الميزان التجاري نقصاً وصل إلى 810 مليون دولار، لكنه سرعان ما سجل فائض سنة 1999 و 2000، إذ بلغ الفائض سنة 2000 إلى 12858 مليون دولار، وذلك راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

2.1. تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات:

على الرغم من المجهودات المتواضعة من قبل الدولة الجزائرية في تقليص التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات ،إلا أنها لم تكلل بالنجاح ولم تحقق النتائج المرجوة، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1996 في تحقيق عائدات خارج نطاق المحروقات ب2 مليار دولار إلا أن هذه القيمة لم تحقق إلى اليوم، وبقيت تتراوح مابين 500 إلى 800 مليون دولار، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (الوحدة: مليون دينار).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المنتجات خارج المحروقات	519	882	516	358	438	612	648	734	673	581	554
معدل النمو(%)	–	69	41	30	22	39	47	19	08–	16	–

المصدر: براق محمد وعبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص127.

وكما يلاحظ من الجدول السابق فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 1995 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2005، ما عدا التراجع الذي عرفته سنة 1997 و 1998، أما التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 2003 (–08%) فيعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سونا كوم إلى وقف صادراتها هناك.[1]

3.1. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الانفتاح الاقتصادي الشامل يضع الجزائر أمام رهانات صعبة تحتم عليها لضمان المصالح الإستراتيجية إلى جانب المصلحة التجارية للشركات الأجنبية وتفادي التخلي عن حماية الاقتصاد الوطني اللجوء إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولمزيد من التوضيح الجدول التالي يبين نسبة القطاعات المختلفة إلى مجموع الاستثمارات.

[1] براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص128.

جدول رقم 06: نسبة القطاعات المختلفة إلى مجموع الاستثمارات المصرح بها (الوحدة مليون دينار جزائري).

القطاعات	بالعملة الصعبة	النسبة %	بالعملة الوطنية	النسبة %	المجموع
الزراعة.	5020	63.37	2902	33.53	7922
البناء والأشغال العمومية.	2200	53.36	19233	46.64	41234
الخدمات البترولية.	380	74.13	133	25.87	513
المناجم والمقاطع.	1086	67.08	533	32.92	1618
مواد البناء والخزف.	14412	60.51	9406	39.49	21817
كيمياء المطاط والبلاستيك.	5444	68.51	2502	31.49	7946
الصناعة الغذائية.	11242	54.38	9431	45.62	20674
الجلد والأحذية.	572	59.87	383	40.13	955
خشب، فلين وورق	4010	60.12	2660	39.88	6670
مصنوعات مختلفة.	100	64.06	56	35.94	157
الخدمات.	1416	53.91	1210	46.09	2626
السياحة.	9673	64.5	5325	35.5	14998
النقل.	3388	34.46	6444	65.54	9832
النجارة.	18081	68.87	8172	31.13	26253
الصحة.	292	27.89	755	72.11	1047
المجموع.	97116	58.40	69146	41.60	166262

SOURCE : Spécial Investissement Statistique, Les résultats de l'année 1999, P67.

لقد تبنت الدولة إستراتيجية طموحة للتنمية، فنجاح السياسات وبرامج التطوير يكون من رؤية إستراتيجية تحدد أهداف الدولة خلال فترة زمنية تتراوح ما بين 15 و 20 سنة، حيث أصبح من الضروري على الجزائر وضع إستراتيجية للتنمية على أساس خيارات مجتمعة مقبولة، أن تأخذ في حسبانها علاقات التأثير الداخلي والخارجي وأن تبني قراراتها على اتجاهات التغيير المستقبلي في البنية الاقتصادية والمالية العالمية، فيمكن للجزائر لأن تستفيد من الاستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال المحروقات عن طريق توجيهها إلى المراحل التصنيعية لعمليات تكرير البترول وتمييع الغاز حتى تكتسب الجزائر الخبرة في ميدان التصنيع، وستستبدل سياسة التوظيف الوطني بسياسة الاستثمار المنتج كما يمكن توفير بيئة ومناخ استثماري ملائم عن طريق الإصلاحات الإدارية الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين، ومع مؤسسات القطاع الخاص بهدف تحسين خدماتها والإسراع في معاملاتها.[1]

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للعولمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

1.تخفيض ورفع الدعم عن السياسة الزراعية:

يعتبر الاختلال التوازني في سير تنمية قطاع الزراعة من أبرز عوامل الأزمة في الجزائر كونه يفتح آفاقا هامة للتنمية الشاملة والتشغيل وعليه فهي من المشاريع التي يجب أن تحضى بالأولوية، هذا دون أن ننسى جولة الأوروغواي أين كانت أكثر المواضيع تعقيدا أو حساسية في التفاوض بسبب تباين مصالح الدول المشاركة في المفاوضات، ومن أهم اتفاقات الجولة نذكر اتفاق تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية، الذي يعتبر من أهم الانعكاسات على هذا القطاع.

[1] بوخاوة إسماعيل وآخرون، مشروع العولمة من أين وإلى أين؟، دوريات الكلية، جامعة المسيلة، 2003، ص6.

1.1.محتوى اتفاق تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية:

يقتصر هذا الاتفاق على منتجي السلع الزراعية وأهم النقاط التي تضمنها ما يلي:[1]

- تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية، الاستيراد، الحصص الموسمية)، إلى رسوم جمركية ويتم ربط هذه الرسوم وتخفيضها جنبا إلى جنب مع الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة تقدر ب 24%.
- تخفيض قيمة الدخل الداخلي الممنوح للمنتجين الزراعيين والمتمثل في المبالغ التي تتنازل عنها الحكومة، وتقدر نسبته بـ13.3% على مدى 10سنوات.

2.1.آثار رفع الدعم على السياسة الزراعية:

إن تطبيق اتفاق رفع الدعم من شأنه أن يترتب عنه آثار سلبية خاصة على المدى القصير الشيء الذي يؤدي إلى شل قدرات القطاع الزراعي وإعاقة فرص تطويره الهيكلي، والسياسة الليبرالية المشرعة وإجراءات الانفتاح الفوضوي كان من نتائجها رفع الدعم عن القطاع الزراعي، وارتفاع أسعار المدخلات من المواد الأولية مثل الوقود، الطاقة، البذور، الأسمدة، وكذا ارتفاع تكاليف التمويل والتوزيع الانتقائي المجحف لمصادر الثروة الزراعية...الخ، فانعكست هذه المظاهر الجديدة على القطاع الزراعي باستمرار مما أدى إلى الفشل في المواد الغذائية الإستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي، فكانت النتيجة النهائية هي الارتفاع الدائم لفاتورة الواردات الغذائية والتطور المستمر للتبعية الغذائية.[2]

2.تفاقم المديونية الخارجية:

إن تفاقم أزمة المديونية في دول العالم الثالث وفي الجزائر على وجه الخصوص يعود أساسا إلى محاولتها الالتحاق بالدول المصنعة وذلك من خلال انفتاحها على الاقتصاد العالمي، وكذا تطبيق برامج التكييف الهيكلي

[1] محمد رحاج، آثار وقرارات المنظمة العالمية للتجارة على السياسة الزراعية العربية، ملتقى هواري بومدين (الشباب والعولمة)، سكيكدة، 2000، ص ص146-147.

[2] بوخاوة إسماعيل وآخرون، مشروع العولمة من أين وإلى أين؟، مرجع سبق ذكره.ص8.

التي تتطلب تمويلات ضخمة لتحقيقها على أرض الواقع، إلا أن هذه الدول ومن بينها الجزائر نسيت أن هذه التمويلات تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا عن طريق دفع أعباء الديون المستحقة في آجالها.[1]

والجدول التالي يبين تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة مابين 1970–1998.

جدول رقم 07: تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة مابين 1970–1998.

السنوات	1970	1980	1988	1990	1992	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي	0.94	17	24.7	27.8	26.1	29.5	32	33.5	31.2	30.2

المصدر: كريم **النشاشبي**، الجزائر تحقيق الاستقرار السياسي **والتحول إلى اقتصاد السوق، مجلة دراسات** اقتصادية ، صندوق النقد الدولي 1998 ،ص22.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع وتطور الديون خلال هذه الفترة والناتج عن الاستدانة الكبيرة والمستمرة التي لجأت إليها الدولة منذ مطلع الثمانينيات، ومن جهة أخرى انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى أدناها وتذبذبها بين الارتفاع والانخفاض مما جعل الاقتصاد الوطني غير قادر على دفع التزاماته اتجاه الخارج وأعباء هذه الالتزامات المجسدة في فوائد هذه الديون.

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

خاتمة الفصل:

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تتطلع للخروج من الانغلاق الاقتصادي والتحول إلى الانفتاح على العالم وهذا بتبنيها لإستراتيجية عولمة أسواقها المالية على أن يكون ذلك نقطة بدايتها للاندماج في الاقتصاد العالمي واحتلال مكانة مرموقة بين الدول خاصة من الناحية الاقتصادية، فقامت بإجراء اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي وهي في طريقها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومن الايجابيات التي استفادت منها الجزائر من العولمة المالية انتقال التكنولوجيا من الدول المتطورة ودخول المستثمرين الأجانب وتوظيف أموالهم في مشاريع مباشرة بالجزائر.

لكنها بالمقابل فقدت القدرة الداخلية علي تحقيق التنمية كما تدهورت الأوضاع الاجتماعية بسبب ارتفاع معدل البطالة والفقر ورفعت الدعم عن السياسات الزراعية وبعض المواد واسعة الانتشار، مما يعرضها لعدم الاستقرار السياسي.

الخاتمة العامة:

من خلال دراسة هذا الموضوع ومعالجة جوانبه الأساسية تبين أن للعولمة معاني ومفاهيم مختلفة والدليل على ذلك الجدل الكبير بين الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم المصطلح وقبوله على حقيقته، ويعود سبب الاختلاف بين وجهات النظر الدولية لهذه الظاهرة إلى تباين قدرات كل دولة على مواجهة تأثيراتها، فالعولمة الظاهرة المهيمنة في القرن الواحد والعشرين والمنعرج الحاسم في المسار التاريخي الإنساني، وما يراد بالعولمة هو تعميم نمط الحضارة الغربية وتصديرها بصبغة عالمية بهدف انفتاح الأسواق المحلية وتصريف المنتجات الاقتصادية و النظم السياسية والحضارة الثقافية والاجتماعية والإعلامية، حيث يصبح كل شيء عبارة عن سلعة تحت غطاء سوق المنافسة غير المتكافئة وهيمنة ثقافة الأقوى، فالدولة الجزائرية التي تأثرت من العولمة وتحملت آثارها التي مست نواحيها الاقتصادية فازدادت مديونيتها الخارجية في ظل تدهور أسعار المحروقات، وأحدثت تدهورا مستمرا في ميزان مدفوعاتها دون أن ننسى الأعباء الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك عرفت الجزائر ولأكثر من عشرية عدم الاستقرار السياسي وعدم توفر الاستقرار الأمني الذي أزم الوضع أكثر فأكثر، وعليه يتوجب القضاء على هذا المشكل الذي يعد من أهم العراقيل التي تقف أمام بناء اقتصاد قوي ومتوازن ثم العمل على الاندماج في المجتمع الدولي ضمن تكتلات وشروط مثلى تعظم الأثر التنموي وتعود بالمنافع علينا، وهو ما يعني أن تكون الجزائر على بينة ودراية من توجهات وخلفيات العولمة.

وقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال الخروج من الأوضاع المتردية بإتباعها لسياسات الإصلاح من إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات العمومية وصولا إلى عملية الخوصصة، ومحاولات حثيثة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإجراء اتفاقيات دولية مع مختلف الهيئات كالاتحاد الأوروبي مثلا، ولكن رغم هذه الإصلاحات لم تجد الجزائر ضالتها في ظل هذا النظام العالمي الجديد.

وما يمكن قوله كنتائج لظاهرة العولمة وأثرها على الاقتصاد الجزائري ما يلي:

1-أن العولمة تعتبر وسيلة في يد الدول المتقدمة لما تملكه من قدرات مالية وتكنولوجية لعدم قدرة الدول النامية على الوقوف أمامها والتصدي لها.

2- سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية و المالية والتكنولوجية، وبالتالي زيادة فجوة التخلف.

3- فرض نظام التبعية الاقتصادية والسياسية للدول النامية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة.

4- تساهم العولمة في انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعمل على تسهيل حركة التدفقات النقدية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

وحتى تكون هذه الدراسة ذات أهمية وفائدة تم إرفاقها بجملة من الاقتراحات للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

1- ينبغي العمل على تنويع الصادرات والاعتماد على موارد خارج البترول، فالجزائر تملك امتيازات أخرى يجب استغلالها.

2- إعداد المؤسسات والهياكل الوطنية لاستقبال العولمة، وبالتالي تمكينها من مواجهة المنافسة الدولية ورد الاعتبار للمنتوج الوطني.

4- العمل على تثمين العلاقات الجزائرية العربية والإسلامية مما يساعد في تنمية التجارة البينية.

5- يجب تعزيز قدرات التفاوض للانضمام إلى الهيئات الدولية.

6- ينبغي تشجيع القطاع الزراعي والخدماتي.

ومنه يمكن القول أن العولمة أساسها الصراع الدولي الذي تستعمل فيه جميع عناصر القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية وحتى العسكرية لتأكيد إرادة الهيمنة على العالم.

قائمة المراجع.

1.قائمة الكتب:

1.1.باللغة العربية:

1. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل وتحديات العولمة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

2. أسعد عبد المجيد وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

4. هادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،1996.

5. هالة حلمي السعيد، الأوراق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، بنك الكويت الطباعي، 1999.

6. حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة، العين للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2002.

7. كامل أبو صقر، العولمة التجارية والإدارية والقانونية: رؤية إسلامية، دار الوسام للنشر، لبنان، 2000.

8. كامل علاوي الفتلاوي وعاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن،2009.

9. محسن أحمد الخضيري،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.

10. ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001.

11. مصطفى رجب، العولمة: أسبابها وتداعياتها الاقتصادية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

12. سينغ كفاليت، عولمة المال، ترجمة رياض حسين، دار الفارابي للنشر، ANEP، 2001.

13. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2008.

14. عبد المجيد الصالحين وآخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

15. عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.

16. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.

17. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.

18. عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وآثارها، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

19. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري: الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

20. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.

21. عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.

22. عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

23. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996.

24. رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل للطباعة، مصر، 1990.

25. شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

26. ضياء مجيد الموسري، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1996.

2.1.باللغة الفرنسية:

1. Ahmed BEN BITOUR, L'Algerie au troisième milinaire défis et potentialités, Edition Marinour, Alger 1988.

2. Dominique PLIHON, Les enjeux de la globalisation financière, Mondialisation au de la mythes, Alger, Edition Casbah, 1997.

3. Mourad BEN ACHNHOU, Reformes Economiques: Dette et Démocratie, Edition Echarifa, Alger; 1992.

4. SADI Nacer-eddin, La privatisation des enterprises publiques en Algérie: .Objectifs et enjeux, Office des publications universitaires, Grenoble

5. Yasmine BOUDJNAH, Algérie; Decomposition d'une industries- La restructuration des enterprises publiques (1980-2000), Edition Harmattan, Paris, 2002.

2.المجلات:

1. مجلة آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس بسطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2. بوخاوة إسماعيل وآخرون، مشروع العولمة من أين وإلى أين؟، دوريات الكلية، جامعة المسيلة،2003.

3. براق محمد وعبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 20000000

4. كريم النشاشيبي، الجزائر تحقيق الاستقرار السياسي **والتحول إلى اقتصاد السوق، مجلة دراسات** اقتصادية، **صندوق النقد الدولي** 1998.

5. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، العدد07، 2002.

6. مقدم عبيرات وعبد المجيد قدي، العولمة وتحدياتها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01.

7. عياش قويدر وإبراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02،

8. رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد02، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

9. رمضان الشراح، التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت، مجلة المغرب العربي الكبير، العدد 02، 2004.

10. شريف بقة، منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الجزائري، مجلة رسالة الأطلس،العدد 24، 1999.

3.الملتقيات و التقارير:

1. محبوب بن حمودة، المسائل المالية للمؤسسات العمومية الجزائرية من وجهة الإستدانة والمردودية، تقرير الملتقى الوطني حول آفاق المؤسسة الاقتصادية، 1994.
2. محمد العربي الساكر وغالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات، جامعة بسكرة، 2006.
3. محمد رحاج، آثار وقرارات المنظمة العالمية للتجارة على السياسة الزراعية العربية، ملتقى هواري بومدين (الشباب والعولمة)، سكيكدة، 2000.
4. مفتاح صالح وبن يسمينة دلال، اتفاق الشراكة الأوروجزائري: الدوافع والمحتوى والأهمية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، 2006.
5. كمال رزيق ومسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2002.
6. تقرير المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي،2000.
7. Spécial Investissement Statistique, Les résultats de l'année 1999.

4.المذكرات:

1. عبد الكريم الزهراء وآخرون، العولمة المالية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي، مذكرة ليسانس، جامعة المسيلة، قسم علوم التسيير، 2001.
2. قدي عبد المجيد، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

5. مواقع الانترنيت:

1. www.mipi.dz, 17/03/2014, 09 :31.
2. WWW.algérie-dz.com/article453.htmi ,10/03/20014 ,10:00.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول المنتجات التي تم بشأنها تخفيض قيمة الرسوم الجمركية.	67
02	جدول يبين القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية.	76
03	جدول لعمليات الخوصصة المنفذة خلال الفترة من 2003-2007.	78
04	جدول يبين تطور الميزان التجاري للفترة 1995-2000.	79
05	جدول تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.	80
06	جدول يبين نسبة القطاعات المختلفة إلى مجموع الاستثمارات المصرح بها.	81
07	تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة مابين 1970-1998.	84

فهرس المحتويات:

المقدمة العامة..... أ-ج.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة العولمة..... **04.**

مقدمة الفصل..... **05.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة..... **06.**

المطلب الأول: تعريف وخصائص العولمة..... 06.

المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة ومراحل تطورها..... 09.

المطلب الثالث: أنواع العولمة..... 14.

المبحث الثاني: مظاهر وآثار ومؤسسات العولمة..... **16.**

المطلب الأول: مظاهر العولمة..... 16.

المطلب الثاني: آثار العولمة ومواجهة تداعياتها..... 19.

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة..... 22.

خاتمة الفصل..... **29.**

الفصل الثاني: العولمة المالية..... **30.**

مقدمة الفصل..... **31.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية..... **32.**

المطلب الأول: تعريف و خصائص العولمة المالية..... 32.

المطلب الثاني: مراحل تطور العولمة المالية..... 36.

المطلب الثالث: أسباب ظهور العولمة المالية..... 40.

المبحث الثاني: أدوات ومظاهر وانعكاسات العولمة المالية..... **44.**

المطلب الأول: أدوات العولمة المالية..... 44.

المطلب الثاني: مظاهر ومؤشرات العولمة المالية..... 47.

المطلب الثالث: انعكاسات العولمة المالية..... 51.

خاتمة الفصل..... 55.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية..... 56.

مقدمة الفصل..... 57.

المبحث الأول: اتفاقيات الجزائر الدولية..... 58.

المطلب الأول: اتفاقية الجزائر مع منظمة التجارة العالمية..... 58.

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروجزائري..... 64.

المطلب الثالث: اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي..... 71.

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري..... 75.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات..... 75.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإيجابية للعولمة المالية على الاقتصاد الجزائري..... 78.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للعولمة المالية على الاقتصاد الجزائري..... 82.

خاتمة الفصل..... 85.

الخاتمة العامة..... 86-87.

قائمة المراجع..... 88.

فهرس الجداول.

فهرس المحتويات